البحث

الدعم العربي السياسي والمالي للثورة الجزائرية 1954 – 1962

إعداد
د/ وجيب علي أبو حمزة
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة طنطا
الدعم العربي السياسي والإمالي للثورة الجزائرية 1954-1962

و فيه على أبو حذيفة
محرر التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب - جامعة طنطا

مقدمة

كانت فرنسا قد عاشت داخل أهوامها في أنها قد هُضمت الجزائر، وحولت هذا القطر العربي الإسلامي إلى إقليم فرنسي أوربي. ولكن في الواقع كان لضعف الأحداث الداخلية والخارجية أن ساعدنا على نضج الشخصية الجزائرية وانفصالها عن الشخصية الفرنسية.

وكان لتكمال العوامل داخل الجزائر، وتفاقمها مع القوى الاستعمارية، وتأثيرها بالحركات القائمة في العالم العربي، وخارج العالم العربي أثره في حتمية أن تقوم الجزائر بتصادم مع القوة الاستعمارية الفرنسية المحتلة للجزائر منذ 5 يوليو 1950، وإجلاء الغاصب الفرنسي عن الأراضي الجزائرية العربية الإسلامية. فكانت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، والتي خاضت حرباً مدمرة على كل الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية والطبقية... وضد عدو تسليح مأخوذة ما أنتجته المصانع الحربية، ومؤدياً من قبل الأراملية الغربية وسائرها وأحلافها العسكرية. بينما تسلم ثوار الجزائر بالإيمان بعدالة القضية التي يحاربون من أجلها، فكان النصر حليفهم في النهاية.

ولم يكن طريق ثورة الجزائر 1954-1962، مفروشاً بالورود، بل كان مليئاً بالأشواك، والدماء التي سالت من أجل الاستقلال والحرية، فكانت حرب تحرير طاحنة لم يشهد إقليم عربي لها مثل، فكانت الثورة عميقة في معاركها وذات أهداف تصل إلى الجنرال من أجل أمة جزائرية لها مكانة على الخريطة الدولية.

ولم يقف العرب مكتوفي الأيدي حيال ما يجري في الجزائر، بل قامت الدول العربية كل قدر طاقته بعد يد العون لإخوانهم الثوار الجزائريين وحتى يتمكنوا من
تحقيق أهدافهم للوصول بالجزائريين إلى بر الحرية والاستقلال. وسوف يتناول البحث بعضًا من المساعدات المادية التي قدمتها الجامعة العربية وبعض الدول العربية إلى الجزائريين في صراعهم مع الفرنسيين. كذلك يتناول البحث الدعم السياسي الذي قامت به دول الجامعة العربية للثورات الجزائرية في المحافل الدولية حتى تم للجزائر الحصول على الاستقلال.

وأرجوا أن يكون قد وقفت فيما هدف إليه البحث.

وعلى الله قصيدة السبيل.
في الفاتح من نوفمبر عام 1954، اندلعت الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. وشملت الثورة أكثر من سبعين منطقة بالجزائر، وقامت الثوار الوطنيون بكل شرسة قوات الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي دفع فرنسا إلى الاستعارة بإمدادات فرنسية جلبتها من الهند الصينية، ومن فرنسا، ومن حلف الأطلسي حتى تمكنت من حصر الثوار في جبال أوراس، ولكنها لم تستطع القضاء على الثورة التي استمرت ببراعة أشد حتى أطلحت بالجمهورية الرابعة في فرنسا نظراً لعجزها على القضاء على الثورة. وعندما قامت الجمهورية الخامسة في فرنسا عام 1958، عجزت أيضاً على القضاء على الثورة بالأسلوب العسكري رغم الإمدادات العسكرية الغربية لفرنسا، وأمام هذا العجز اضطرت الجمهورية الخامسة إلى الدخول في مفاوضات سياسية مع القيادة الثورية لحفظ ما وجدته، وخوفاً من التمز القوى التي تلقى إليها الجمهورية الرابعة. ولقد لعب الموقف العربي دوراً إيجابياً قدر إمكانياته في ذلك الوقت إلى جانب الأشقاء الجزائريين حتى حصلوا على الاستقلال عام 1962.

الدعم السياسي العربي للثورة:

وبعد انفجار الثورة، ومن القتال الشرس الذي أعنفح الجزائر؛ علم العالم بثناء الثورة، وبالمجازر التي أقامها الفرنسيون للشعب الجزائري. وقامت الدول العربية للقيام بدورهما القومي تجاه الشعب الجزائري الشعبي. وفي يناير عام 1955، قدم وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة نشرة إلى رئيس مجلس الأمن، يطلب فيها النظر إلى حالة الجزائر الخطيرة بسبب أعمال القمع والاضطهاد التي تمارسها السلطات الفرنسية ضد المجاهدين الجزائريين من رجال حركة التحرير القومي، وأن هذا يشكل تهديداً للسلام والأمن الدولي. كما أوضحت المذكرة التفسيرية الملحة أن فرنسا تحاول تحت ستار أسطورة وضعها في الجزائر الذي فرضته على البلاد فرضها على خصائص الشعب الجزائري القومية والدينية والثقافية عن طريق عملياتها العسكرية الصارمة في الجزائر، كما احتفظت المذكرة بحق المملكة العربية السعودية بدعوة مجلس الأمن إلى الاجتماع لبحث القضية الجزائرية في الوقت المناسب.

112
وكان تزويج الوفد السعودي بهذا التحالف مرجعة عدد اعتبارات رؤى الاهتمام
بها قبل اتخاذ الخطوة النهائية في مجلس الأمن؛ ومن هذه الاعتبارات تداول الوفود
العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة في الأمر لاتخاذ خطوة موحدة تجاه القضية، وتهيئة
الرأي العام العالمي والأمريكي بحقائق القضية وعادتها، إذا قامت الوفود العربية
بأوان من النشاط في أروقة الأمم المتحدة والصحافة الأمريكية لتحقيق أهدافها.

وبعد مضى خمسة أشهر على اندلاع الثورة الجزائرية، كان نشاط المجاهدين
الجزائريين ضد الفرنسيين في تزايد مستمر، وخرج من نطاق استقراره في جبال
الأوراس ومنطقة القبائل إلى أنحاء القطر الجزائري المختلفة. وعندما وجدت السلطات
الفرنسية أن الأعمال العدوانية التي شنتها ضد المجاهدين الجزائريين لم تنته إلى غاية،
أعلنت في أول ابريل 1955، حالة الطوارئ في الجزائر عدة ستة أشهر. وخلال هذا
الإعلان حاكم الجزائر العام سلطات واسعة تمكنه من الاعتقال، وتحديد الإقامة،
والإبعاد، وحظر التجول، وإغلاق المحلات العامة، واتخاذ كافة مياوره من التدابير
الاستثنائية في منطقة معينة أو في جملة مناطق (22). واعتقلت السلطات الفرنسية أنه
من الممكن القضاء على الثورة في خلال ستة أشهر، ولكن الأحداث أثبتت فشل
التقديرات الفرنسية، وقوة الثورة، الأمر الذي دفع فرنسا إلى مص الحمل بقانون
الطوارئ مدة أخرى.

واحتج الوطنيون الجزائريون على هذا القانون الاستثنائي بطريقة عملية،
فاشتقت ضرباتهم للفرنسيين في الجزائر، ووجه قادة الكفاك الوطني دعوة إلى
الجزائرين لمقاطعة الانتخابات الاقليمية، كنوع من المقاومة للقانون، ولم يشارك من
الجزائرين في الانتخابات سوى 4% فقط تحت ضغط وسائل القهر التي قامت بها
الإدارة الفرنسية لحمل الناخبين على الاقتراع.

ونتيجة لهذه المقاومة سارعت الحكومة الفرنسية إلى إرسال قوات كبيرة من
الجيش، والبوليس، وبعض فرقها من حلف الأطلسي إلى الجزائر في أواخر مايو.
١٩٥٥ وقرر وزير الداخلية الفرنسي مسيو موريس بورجيس مونوري، هذه الإجراءات بقوله: "..... إنها قد استنفدت ذلك الوقت". صرح قائد قوات حلف الأطلسي الجنرال جرونتير بأن "فرنسا تواجه أزمة حادة في شمال أفريقيا، وأن مجلس حلف شمال الأطلسي يواجهها العطش، وله آدئ ذلك إلى إضعاف خط أوروبا الغربية".

وهذا تكاثفت الديمقراطيات الغربية لقتل حرية الجزائر.

وإزا تزايد ضروب الثورات في الجزائر، تقدم الحاكم العام للجزائر مسيو جاك سوستيل في أول يونيوم ١٩٥٥، إلى الحكومة الفرنسية بطلبات لتهيئة الحالة، وعما جاء فيها: استخدام الجيش بدلاً من البوليس في قمع الإرهاب- الثورات الجزائرية-. ورفع مستوى معيشة الجزائريين، وتنفيذ الإصلاحات التي لم تتنفيذ مما نص عليه دستور ١٩٣٧، وتخفيف ضرر الكهرباء، والمواد الغذائية، وتنفيذ نظام الامركزية، وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والتوافق بين السلطة الزمنية والتعليم الإسلامي، وتمكن المسلمين من العمل في الحكومة. وكان سوستيل يرمى من وراء ذلك فتح باب سياسة الإصلاح الاجتماعي، لتطبيق مبدأ Assimilation. وهو غير الإدمام Integration.المستمرة والدولة المستمرة في نظام الحكم والسياسي بينهما. أو بمعنى آخر أن إقليم موارد البحار ليس إلا إمتداد للدولة المستمرة، لأنه يعني تطوير الأنظمة السياسية بحيث تصبح متطابقة لفرنسا، ولكن مع الاعتراف بوجود شخصية جزائرية متميزة ثقافياً واجتماعياً.

وكان لهجمات الثورات الانتحارية على الفرنسيين أن أصبحوا حديث الصحافة والدورات السياسية في العالم، الأمر الذي أفقد السلطات الفرنسيين بعضها من توازنهما. في ١١ يونيوم ١٩٥٥، صرح مسيو بير جولى، وزير الدولة الفرنسي Pierre Joli.
لشنون تونس ومراكش بأن "الولايات المتحدة الأمريكية لاتتعاون مع فرنسا في شمال إفريقيا". واتهم بعض الإسرائيليين بالعمل على إثارة الاشتباكات في الجزائر ضد فرنسا، ونعت الإدارة الأمريكية بأنها لاتفهم السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا.

وذكر أن فرنسا لم تسنم للجزائر بالانفصال، وأنها تقر النظام الحالي في الجزائر، وأن على دول حلف شمال الأطلسي أن تساند السياسة الفرنسية في الجزائر وهو واجب يقع في نطاق الحلف، لأن الجزائر يشملها ميثاق شمال الأطلسي (8). ومنع ذلك تأكيد فرنسا لدول الحلف أن الجزائر هي مقاطعة فرنسية ومن واجب الحلف الدفاع عنها، فالجزائر ليست مثل المستعمرات الفرنسية الأخرى التي تتبع وزارة المستعمرات الفرنسية.

ورد نائب القنصل الأمريكي في الجزائر في مؤتمر صحفي بقوله: "إن سياسته حكومته تقضي بتأييد فرنسا في الجزائر. وأن الولايات المتحدة تقوم تمام الفهم أن الجزائر- من الناحية القانونية- جزء من فرنسا نفسها" (9). وإزاء هذه المغالطة السياسية الفرنسية الأمريكية. قاطع الجزائريون البضائع الفرنسية، والمقاهي، والملاهي، والبخرين، وعادت هذه المقاطعة إلى الاقتصاد الفرنسي بالاضرار. وهنا كان للمجموعة العربية موقفًا.

وتأثر ذلك قامت دول المجموعة العربية باستنكار الإجراءات الاستثنائية الفرنسية، واستخدامها لقوات شمال الأطلسي في قمع الجزائريين. فيذعت الوقف العربية مساعيها لدى مجموعة الدول الأسيوية الأفريقية في الأمم المتحدة لتأييد المذكرات والاحتجاجات التي ستقدمها المجموعة العربية للسكرتير العام للأمم المتحدة (10). وكانت الأمانة العامة للامعة العربية قد تلقت مذكرة في 21 مايو (11) من مندوبى جمعية العلماء الجزائريين، وحزب الشعب الجزائري، وحزب البيان الجزائري بالقاهرة توضع تلك المذكرة في الجزائر (12) الذي كان عبر عن مساعى حقيقية، وطلبات المذكرة من الجامعة العربية القيام بدورها القومي تجاه القضية الجزائرية.
وفي 4 يونيو 1960، وجهت الأمانة العامة للجامعة العربية بياناً مستقيضاً إلى الرأي العام العالمي جاء فيه: "قامت شعوب شمال أفريقيا تطالب بتحقيق أهدافها القومية وأمانيتها الوطنية، وهي حقوق إنسانية مشروعة. لم يعد التفتيش عنها يساير منطق العصر الذي نعيش فيه أو يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة" وذكر البيان أن الجامعة العربية لجات إلى الأمم المتحدة تطالبها بإعرال مبادئها وميثاقها، واعترافاً لشعوب شمال أفريقيا بالحرية والاستقلال، وأعرب البيان عن فضول الجامعة العربية لما يدور من أحداث في الجزائر، ومن وسائل القمع التي تستخدمها فرنسا ضد الجزائريين، واستخدامها لقوات حلف الأطلسي، وساحلها ضد الجزائريين المطالبين بحربرتهم. وناشد البيان الجامعة دولة الحلف الذي تتعاون فرنسا ضد حرية الشعب الجزائري الأعزل من السلاح، أن تكف عن هذا التأييد الذي لا يتفق مع ميثاق الإنسان، ويهدد الأمن والسلام، ويشعل نار الحرب في وقت تسعى فيه الدول لازالة التوتر الدولي. وطالب البيان من فرنسا إعادة النظر في موقفها من الشعب الجزائري، وإعادة الحق إلى نواه حتى تضمن صدارة العالم العربي والإسلامي. وذكر البيان الرأي العام العالمي بأن الجزائر لا تتفق وحدها أمام الاستعمار الفرنسي، فقد دعت دول مؤتمر باندونيسيا للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وأصبح للجزائر اليوم أنصاراً من كل القارات والشعوب المحبة للسلام والحرية، وأكد البيان على أن دول الجامعة العربية حملت أعمال الحرية في المجال الدولي، وفي الأمم المتحدة تأسلت من أجل حقوق الشعب المغلوبة على أمرها. إذا تناشد الجامعة الدول المحبة للسلام أن تناصر الشعب الجزائري الذي يطالب بحق تقرير المصير، وأن تقبلها واحدة ضد التعنت الفرنسي، وخطته التي تمر إلى إفْناء الشعب الجزائري.

قام الأمين العام للجامعة العربية بالتهديد للمعارك الدبلوماسية المستقبلية، فأرسل برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يبلغ فيها النظر إلى خطرة الحالة في الجزائر، الأمر الذي يهدد استقرار الشرق الأوسط، ويعرض السلام الدولي...
للخطر، وشرحت البرقية الأساليب الوحشية التي تستخدمها فرنسا ضد الشعب الجزائري المطالب بالحرية وحق تقرير المصير، ووضعت إستعانا فرنسا بقوات شمال الأطلسي في أغراض مكافحة السلام، وطلبت البرقية تدخل الأمم المتحدة لحصون السلم والأمن الدوليين (14). وأرسل الأمين العام إلى سفارات دول حلف الأطلسي في القاهرة لبائت فيها نظر تلك الدول إلى استخدام فرنسا لقوات وعتاد الحلف ضد شعب الجزائر، ووضح لهم أن هذا العمل يفاجي كل شرع وعرف (15) كما أرسل مذكرات عن الحالة في الجزائر إلى سفارات دول مؤتمر باندونيسيا في القاهرة، وإلى وزارات خارجية هذه الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي مع مصر. ورجا بذل المساعي المهمة في هذا الشأن (16). وتتابع للحشد السياسي قامت الأمانة العامة للجامعة بالإتصال بوقدتها الدائم في نيويورك للتعرف على ما قامت به الوفود العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة مع سائر وفود دول مؤتمر باندونيسيا، ولقد أثرت هذه الجهود بطلب المجموعة الآسيوية الأفريقية إدراج قضية الجزائر ومراكش في جدول أعمال الجماعة العامة في الدورة القادمة (11)، على أساس حق تقرير المصير. كما زودت الأمانة العامة للدول الأعضاء والوفود العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة بنص وترجمة "تقرير البعثة البرلمانية الفرنسية" التي أوقفتها "الجمعية الوطنية الفرنسية" لدراسة الأحوال في الجزائر، والتي قدمته البعثة للجمعية الوطنية في 23 يونيو 1955، وطابت الأمانة العامة من المجموعة العربية بالتحرك الدبلوماسي لتعريف وفود الأسرة الدولية لدى الأمم المتحدة بفرجورى "التقرير الفرنسي"، والعمل على جلب التأييد الدولي للقضية الجزائرية.
ومعاجبة في التقرير: "إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر قد خلت ميدانا خصبا لنمو الاضطرابات الحالية، ولا يف أن الجهود المبرمة التي بذلتها فرنسا في شمال أفريقيا قد أسفرت الطبقة المغاظرة من السكان الأوربيين، أما غالبية السكان من المسلمين فإنهم يعيشون في فظور جهل"، ويلاحظ أن تقرير البعثة أرجى الثورة إلى سوء
الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتفاقل بشكل متعادل السبب القومي وأن الثورة قامت من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير وكان لعدم صدق الفرنسيين مع النفس تجاه الثورة أن سيرت الثورة كل الأحداث في فرنسا. وذكر التقرير أنه نتيجة لهذه السياسة أن أصبح السكان الوطنيين أشباحًا في بلادهم التي ينعم الفرنسيون في ظلالها الوارقة، وأنه ليس هناك شخوص واحد ذو ضميم لايفزوه البؤس الذي يحمي على الجزائر خاصة المناطق الجنوبية منه.(17) ولاريب أن هذا التقرير مع ما كشف عنه من سياسة البطش والقهر والإستغلال الفرنسي في الجزائر يعطى صورة سوداء لأبواق الديمقراطية الغربية، وأن دعاوى حق تقرير المصير، والحقوق الإنسانية ما هي إلا ألفاظ جوفاء لا تنغفي ولاتسمن من جوع.

حكومة جي مولييه وال موقف الفرنسي من الجزائر:

واستمر المجاهدون الجزائريون ماضيون في مقاومتهم للقوات الفرنسية. وقد انتشرت المقاومة في كل أجزاء القطر الجزائري، وألقوا بالفرنسيين خسائر هائلة، الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية في 27 ديسمبر 1955 إلى إرسال بعثة رسمية أخرى للتحرى عن أسباب تفاقم الحالة. ولكن مع استمرار تفاقم الحالة في الجزائر، قامت الحكومة الفرنسية بحل الجمعية الوطنية الفرنسية، ودعت إلى انتخابات عامة لإيجاد حل تسويه بقضية الجزائر.(18)

وفي يناير 1957، أجريت انتخابات الجمعية الوطنية الجديدة، وليحظ على هذه الانتخابات أن الحكومة الفرنسية قد أخرجت مؤقتاً المديريات الجزائرية من إجراء الانتخابات البرلمانية، وذلك لعجز السلطات عن تأمينها.(19) وتألفت الحكومة الفرنسية الجديدة برئاسة جي مولييه Saustelle، وقدم سوستيل Guy Mollet وزيراً مقيماً في الجزائر العام استقالته، وكان المستوطنون يؤديون في سياسه في الجزائر لأنها كانت في صالحهم، وفي 30 يناير عن يدلاً منه الجنرال كاترو Catroux وزيراً مقيماً بالجزائر، وأعلن جي مولييه أنه سيؤتى الجزائر لإيجاد حل لمشكلتها.(20) وتقاتلت

271
الآباء: تصرحنا أفضى به الجنرال كاترو إثر تعيينه وزيرًا مقيما في الجزائر جاء فيه أنه لايرى أن الجزائر جزء من فرنسا وأن الجزائر شخصية قادمة. وكان هذا التصريح عادلًا ولكنه أغضب المستوطنين. ولذا عندما حل رئيس الحكومة الفرنسي في زيارة للجزائر في 6 فبراير 1956، استقبله المستوطنين استقبالًا غير حميد. وكان المستوطنين يخشون أن تعقد حكومة موليه صلحا يد من أطعامهم، وتحت هذا الضغط طلب موليه من الجنرال كاترو تقديم إستقالته. وظلت حكومته محظورة على السياسة الاستعمارية في الجزائر. وفي 9 فبراير عين روبير لاكوست وزير المالية وليدًا في الجزائر. وطاف موليه بالجزائر واستقبل عددًا من الوطنيين الجزائريين الذين أفضوا إليه بأن الجزائر تطالب باستقلالها وأنه لابد من مفاوضة زعماء الثورة إذا أرد حلا لمشكلة الجزائر.

Le Monde: وفي الحديث الصحفي الذي نشر يوم 6 فبراير بصحيفة Front de la Libération المتحدث باسم جبهة التحرير الوطني صرح أن وقف إطلاق النار يتوقف على صدور بيان من فرنسا Nationale (F.L.N.) يعترف باستقلال الجزائر، ولابد من إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين منذ عام 1930، وعودة التمثيل السياسي، وإنها الأعمال الحربية التي يقوم بها الجيش الفرنسي، إذ ثورة حكمية جزائرية تتولى إجراء المفاوضات.

وفي 16 فبراير أعلن لاكوست تحديد الموضع التنظيمي الذي سيوضع فيه الجزائر مستقبلًا تحديدا لغرض فيه، وهو قيام علاقة للاقتصاد مع فرنسا، ولكن مع شخصية جزائرية. وأعلن موليه أن الحكومة سوف تحاول كي تبقى فرنسا في الجزائر. وأنه لاستقبل للجزائر إلا مع فرنسا (23). وبدأت فرنسا تعمل على تنفيذ هذه السياسة بالقوة العسكرية. وفي 23 فبراير رد المتحدث باسم (F.L.N.) على تلك التصريحات بقوله: "إن تصريح موليه لا يزال متفقًا مع السياسة الاستعمارية التقليدية (24)."
وإيثر من مجرى الحوادث أن السياسة الفرنسية حيال الجزائر غير مستقرة
على نهج معين، فبعض المسؤولين من رجالها يصرحون بما لا يتفق وما أعلنته فرنسا من حسبان الجزائر جزء من الوطن الفرنسي، بينما يصرح رئيس الحكومة تحت تأثير اعتبارات كثيرة متعلقة بالواقع سواء في الجزائر أو فرنسا ذاتها بأن فرنسا ستحارب للبقاء في الجزائر وأن الجزائر جزء منها، ورغم التصريحات الفرنسية والإمدادات العسكرية الكبيرة التي ترسلها فرنسا إلى الجزائر لقمع الثوار، إلا أن كل هذا لم يؤثر في عضد المكافحين الجزائريين من أجل نيل الاستقلال.

إن بيان حكم وزارة جي مويله تحدث التصريحات أمام الجمعية الوطنية الفرنسية عن المشروعات المتزامن تطبيقها في الجزائر لتسوية مشكلتها وإعادة الاستقرار إلى ربعها. وقد قام رئيس الوزراء بزيارة الجزائر مرتين، وتحدث عن رغبة فرنسا في إيجاد حل مقبول للمشكلة، وإجراء انتخابات حرة تمثل فيها جميع طبقات الشعب على شرط أن يضع الثوار سلاحهم كدليل على حسن النية وثقةهم في فرنسا. ولم ترق رئيس الحزب الرايكي Mendès-France هذه السياسة لسير مندريس فرنسا فقدم في مايو 1956 استقالته من الحكومة، تأكداً لرئيسه الاشتراكي جي مويله حرية التصرف في المسألة الجزائرية، وأبلغته أنه ليقرر السياسة التي تتبعها الوزارة الفرنسية في الجزائر، وأنها ستوفر هما بالأعمال في الدمار (246). وهكذا تحطم تحالف الجماعيين الذين تكون بين الاشتراكيين بقيادة جي مويله وبين الرايكيين تحت قيادة مندريس فرنسا.

ومهمه يكن من خلافات مظهرية بين ساسة فرنسا فإنها كانوا على جميع اختلافهم الحزبي سادرون في القول بأن الجزائر جزء من فرنسا، وأن كل سياسة تهدف إلى فإنها من فرنسا لأنقراها سياسيا فرنسيا مما أدى في حضارة رأى وسعة الأفق. ويمكن إيجاز المواقف من مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية عند عرض مشكلة الجزائر فيما يلي.
فبراير 1956 على الحرص على الوجود الفرنسي في الجزائر والدفاع عنه، وأعلن قائلاً: «الحقيقة أننا في حرب في الأقطار الثلاثة-تونس، الجزائر، المغرب- ضد عدو واحد هو الإسلام وعاصمتاه القاهرة» (41). وأعلن رئيس الحكومة أمام الجمعية الوطنية شرحاً أن المسألة الجزائرية تتطلب حلا سريعًا، ولابد من نبذ خلافاتنا وانتماسك بال опыات بصدد مانريد إقامةه في الجزائر من اتحاد أو إدماج أو نظام فيدرالي أو غيره. وتحدد عن رغبة حكومته الصادقة في قمع الثورة الضايحة أطماعها في الجزائر (47).

وفي 8 مارس 1956، تقدمت الحكومة الفرنسية إلى الجمعية الوطنية بشروط قانون للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري ب الجزائري وطلبت منهما التدابير الإستثنائية لتنفيذ الإصلاحات في الجزائر وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم بها. وعند مناقشة المشروع ذكر مسيس جان متنازل إن الإيرادات السنوية للفرد الواحد في الجزائر يعتبر خمس الإبريد السنوي الفرنسي المقيم في فرنسا، ويوجد بالجزائر 1946 عاطل، ويجب أن يعترف بالشروع في الجزائر والفقر المدقع للجزائريين الأمر الذي أثار النفوس لفقدان العدالة مما ساهم في إضعاف ثورة الجزائر. وذكر أن الثورة بسبب اجتماعية واقتصادية وسياسية، وطالب بفتح المجال أمام المثقفين الجزائريين لتولي المناصب الإدارية والاقتصادية حتى يمكن كفاح العنصرية فيها. وذكر: «إذا نواهج في الجزائر القومية العربية الإسلامية، وتعين أن ننشئ في الجزائر مجتمعًا فرنسيًا إسلاميًا وأن نحرص على بقاء الجزائر فرنسيًا فمصير فرنسا ومستقبلها سيقرار في الجزائر» وتحدث مسيس لوين ديني عن الجوانب المالية فقال: قدرت ميزانية الجزائر العادية عن السنوات 1951/1955 بمبلغ 120 مليار فرنك، وأن فرنسا تساعد
الجزائر - عدا النفقات المدنية - بنحو مائة مليار فرنك مساهمة منها في تنفيذ الفوضويات والترفيه عنهم ورفع مستواهم الاجتماعي. وأعلن أمام المجلس أن دافعي الضرايب في فرنسا يتحملونها على أساس أن الجزائر أرض فرنسية.(27) وفي 16 مارس 1956 وافقت الجمعية الوطنية على القانون (رقم 2-58) الخاص بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي في الجزائر.(28)

وفي 31 مايو 1956، تكلم مدير النادل، هو من محامى جي موليه قادر: لقد وجه وزير الخارجية السابق مسيو أنطوان نظر الجمعية الوطنية لapk مؤتمر باندونج ولم نطره Antoine Pinay بيني اهتماما، وذكر أن سياسة لا تغيض لاختلاف كثيرا عن سياسة جاك سوستيل الذي كان سبيا في أنغ الإمساك التي نقصها الآن في الجزائر، وأنه كان من الواجب تأديم الأراضي في الجزائر وتوزيعها على الجزائريين، وإجراء انتخابات حرة يكون فيها صوت المسلح الجزائري يعادل صوت الأمير المقيم في الجزائر، ولكن لم يحدث شيء من ذلك. ورغم هذه الأفكار التحررية إلا أنه أكد على أن الجزائر أرض فرنسية مافي ذلك ريب. إنه التبجع الاستعماري وتضارب السياسة الفرنسية. وحذر الجمعية الوطنية من أهمية عنصر الدين واللغة المشتركة بين مسلمي تونس والجزائر والمغرب، وتخاطبهم قائلًا: فلا تغلبوا هذه الحقائق إلى المحافظة على الجزائر. ونشدتهم بالأخذ بمقترحات نهو، (29) لحل المشكلة الجزائرية، ونعتها بأنها معقولة لأنها تمهد للمفاوضات لإقرار السلام في الجزائر، وتساعدنا في البقاء بها.(30)

وفي 2 أكتوبر 1956، قرر مجلس الوزراء الفرنسي البدء بتنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي وتوزيع ثمانين ألف هكتار من الأراضي على صغار المزارعين بالجزائر، وتقسيط ثمنها على 25 عاماً. ثم يوزع بعد ذلك 726000 هكتار لضمان حياة مقنعة للجزائريين.(31) وفي 8 أكتوبر صرح بول رمادير، Paul Ramadier،
وزير المالية في مؤتمر صحفي عقد بباريس بقوله: "إن المصاريف الإضافية للجزائر للعام المقبل تقدر بمبلغ 240 مليار فرنك، وقد وافق البرلمان على اعتبار ضرائب لمواجهة هذه المصاريف تقدر حصيلتها بمبلغ 110 مليار فرنك وسأسهم الباقى وقدرة 240 مليار فرنك من الخزانة العامة (31).

والواقع أن تلك الاعتمادات المالية لم تكن كافية لتغطية النفقات العسكرية في الجزائر، الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى طلب قرض وطني في 10 سبتمبر 1956، بمبلغ 214 مليار فرنك.

ورغم دعوات التهدئة التي أعلنها حكومة جي مولييه إلا أن القوات الفرنسية تتفوق على الجزائر براً وبحرًا وجوًا، واستخدمت طائرات الهيلوكوبتر على نطاق واسع، وورثت حكومة جي مولييه نفسها باستخدامها عدداً كبيراً من الجنود الفرنسيين ضد الثوار الجزائريين في صراع هو أشبه بحرب العصابات (32).

ولأن نسي أن خسائر الوطنين كانت أفدح ورهيبة، وواصلت القمع الوحشية الفرنسية كانت أشرس معفرته الإنسانية من وسائل. وقام زعماء الثورة بتوجيه رسالة سياسية واضحة إلى فرنسا بعد أن أبقوا من تعتنها، فعندما في 20 أغسطس 1956، مؤتمر وادي الصمام بالجزائر؛ وأعلنوا فيه عن عقيدتهم السياسية، وأقرروا مبادئ كثيرة منها، وحدة التراب الجزائري، التمسك بمبدأ القيادة الجماهيرية، الأخذ بالنظام الاشتراكي بعد الاستقلال، وضع المستوطنين بعد الاستقلال، وفي السياسة الخارجية أقرروا مبدأ الأخذ بنظام الحياة، والعمل على تحقيق الوحدة المغربية (33).

ولقد حافظ الثوار على هذه المبادئ حتى نيل الاستقلال، وأجبروا فرنسا على التراجع في حالات كثيرة كما سئري. واجتاحت أحداث العدوان الثلاثي على مصر 1956، لتقضي باللبنان على فرنسا والجزائر، فوضع العدوان الحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم في موقف حرج، وعزلت فرنسا في الأمم المتحدة لأنها انتهكت القانون الدولي، وزاد فشل العدوان الثلاثي من قوة الثورة الجزائرية، لأن القاهرة السند القوي لها قد إئتصرت على فرنسا، ومنعى

276
وفي كولومبو عاصمة سيلان - سيريلانكا حالياً - عقد المؤتمر العالمي
للشباب الديمقراطي في الفترة من 7 - 10 ديسمبر 1958، وقام وفد الشباب العربي
بدر بارز في المؤتمر دفعه إلى اتخاذ قرارات بشأن الجزائر رحب فيها بقيام الحكومة
المؤقتة الجزائرية، وندد بسياسة القمع الفرنسية، والانتخابات المزيفة في الجزائر التي
أجرتها فرنسا، وطالب فرنسا بإجراء مفاوضات، وناشد منظمات الشباب والطلبة على
بذل الجهود لدى حكوماتهم للإعتراف رسمياً بحكومة الجزائر المؤقتة، وتوزيع نطاق
المساعدات المادية إلى الشعب الجزائري (89).

وفي الفترة من 2 إلى 8 فبراير 1959، عقد في القاهرة المؤتمر الأول لتماسن
شباب آسيا وأفريقيا، واتخذ قرارات بشأن الجزائر. تضمنت استكشاف حرب الإبادة التي
تمارسها فرنسا في الجزائر، والإعتراف بالحكومة المؤقتة، وطالب بالإفراج عن الرضيع
بن بلعا ورافقه، وإعلان عزم شبيبة آسيا وأفريقيا على مساندة كفاح الشعب
الجزائري بكل الوسائل حتى يوازي مساعدات حلف الأطلسي للاستعمار
الفرنسي (87).

وفي الفترة من 6 إلى 12 ديسمبر 1958، عقد في القاهرة الندوة الثامنة
لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. واتخذ قرارات خاصة بالجزائر
تتضمن إعلان التضامن التام مع الجزائر، دعوة الحكومات العربية إلى الوفاء
بالالتزامات تجاه الحكومة الجزائرية، وضع خطة لجميع التبادلات التجارية، مقاطعة
السلع الفرنسية، الاحتجاج لدى كل المنظمات الدولية (88) التي تقف إلى جانب فرنسا
ضد الجزائر وتقدم لها العون. وناشد المؤتمر الأمам المتحدة التدخل لحمل فرنسا على
التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، واحتضن المؤتمر على تدخل منظمات دولية إلى
جانب فرنسا مثل "البنك الدولي للائتمان والتمويل" الذي زار رئيسه حقول البترول
الجزائرية (88) مما يعد تحديداً للشعب الجزائري وتشجيعاً للاستعمار الفرنسي.

293
وفي مؤتمر الأدباء العرب الذي عقد بالكويت في الفترة من 20 إلى 27
ديسمبر 1958، أصدر بياناً استنكر فيه الأساليب الإذنانية التي يستخدمها
الفرنسيون ضد الجزائريين في حرب الإبادة والاغتصاب وسلخ قوميته، وخاطب المؤتمر
شيد العالم الحر إلى تبني قضية ردع الوطن الجزائري إلى الجزائريين، وتأييد حقهم
المشروع في سلامة أرضه ولغته وقوميته. (19)

مسائلة السوق الأوروبية المشتركة:

ولقد عمدت فرنسا إلى محاولة دمج الجزائر بسوق الأوروبية المشتركة، وتأيدت
بذلك إغلاق الدول الأوروبية أعضاء السوق إلى استغلال أموالهم في الجزائر،
ولكن يمكن تثبيت أقدام الأوروبيين عامة وال프نسيون خاصة في الجزائر، ويمكن التنكيل
بالقوى الوطنية التي عجزت فرنسا عن قهرها حتى الآن، وإجهاضاً لهذا المخطط
الاستعماري. قامت وزارة الخارجية المصرية في 29 يونيو 1957، بإرسال رسالة
سارية إلى أمانتها الجامعة العربية، وضمت فيها مشروع السوق الأوروبية، وخطورة
المحاولة الفرنسية لربط الجزائر بسوق، لسلخها من الأمة العربية. وطالبت الرسالة
من الأمانت معتمد بالإتصال بالدول الأعضاء لبذل الجهود عن طريق ممثلتها في
الأمم المتحدة للحيلولة دون إدماج الجزائر، وإيران العربية في أندونيسيا في مشروع
السوق الأوروبية المشتركة (20).

وبناء على ذلك قامت الأمانت العامة برسالتها لإجهاض مسالة دمج الجزائر في
السوق الأوروبية. فشنت فرنسا الإبادة ببذل الجهود الدبلوماسية للحيلولة دون ذلك،
ومناسبة الدول العربية بدورها بمحاكاة سفرائها في الدول الأوروبية، وواشنطن، وبول
أمريكا اللاتينية، ومنذ ذلك كان الأمم المتحدة، ببذل الساعية الدبلوماسية المشتركة
للحيلولة دون إدماج "إيران العربية" والجزائر بمشروع السوق الأوروبية
المشتركة (21)، وإزاء الساعية العربية، واستمرار المجاهدين الجزائريين في كفاحهم
ضد المفتصب الفرنسي، أن فشلت محاولة فرنسا أمام الدبلوماسية العربية في ربط
الجزائر بالسوق الأوربية، كما فشلت محاولتها أيضاً في مسألة فصل الصحراء الجزائرية. مخزن البتروال - عن الجزائر وضمها إلى فرنسا.

الموقف العربي من سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في الجزائر:


وفي بداية شهر يونيو 1958، قام ديجول بزيارة خاطفة للجزائر، واستقبله Raoul Salan راؤول سالان، وطلب منه أن يعلن عن إنمازتج الجزائر فرنسا، وعن Les Pieds وصوله إلى الجزائر العاصمة استقبله المعمرون والأقادات السوداء Je vous ai الدكتور جوزيف، وابلغوا أن لا يمكن الاستقبال لأملاكهم، وخلصوا بصيغة: "إننى أفهمكم نازك Compris والأعمال ماذا تريدون. لابد من الإصلاح، وندعو جميعنا إلى سرقة المساواة بين الجمعية، وحاول أن يوفق بين الأغلبية الجزائرية والأقلية المكونة من المعمرين لتحقيق مايسمى (أخوة فرنسي مسلم Franco - Moslem Fraternization)، واعنت جبهة التحرير من القاهرة رفضهما لما احتواها خطاب ديجول، وقالوا بأن الجزائر مسلمة وليس فرنسية ولن تكون فرنسية. و👦 المعمرون والأقادات السوداء بأنهم يريدون حماية مصالحهم والمحافظة على استمرارها وأعلنا سياسة "الجزائر أبي (1961) أي أن الجزائر لمك لهم ويجب أن تتقل بالوراثة لأبنائهم.

"L' Algérie de papa
وفى 19 سبتمبر 1958، أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني في القاهرة عن مواد الحكومة الجزائرية المؤقتة في المنفى، ورئيسها فرحات عباس، وختير شريف، وبقاسم زيراً للدفاع واعترفت ثماني دول عربية والصين الشعبية بالحكومة الوابدة (27).

وتحقت الشرعية للثوار، وإن كان ديجول قد تجاوز في بادي الأمر هذا الرمز الجديد للسلطة الجزائريّة. وعندما أدرك ديجول الحقيقة وأن التاريخ لا يعود إلى الوراء، مهد لسياسة الأمر الواقع فخلال زيارته للجزائر أعلن في أول مايو 1958، مخططاً «الأقدام السوداء». «أن جزائري الأبد مات، ومن لم يستطع فهم ذلك فليس مهما». (28)

وفي 27 سبتمبر 1958، أسفرت نتيجة الاستفتاء الصوري الذي تم تحت إشراف ورقابة قوات الجيش والأمن الفرنسيّة، وإرغام الشعب الجزائريّ على الذهاب إلى صندوق الإقتراع إلى الموافقة على دستور ديجول بنسبة 96% في الجزائر في حين بلغت نسبة الموافقة عليه في فرنسا ذاتها 79% (29) وردت النتيجة على مهلة انتخابية تشدّد بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وله من العقول أن يوافق 96% من الجزائريّين على الدستور الجديد أي على «الإنهدام» (30) ويوافق 79% من الفرنسيين على ذلك!! وموجّه هذا الاستفتاء صارت نسبة الجزائريين إلى المستوطنين الثلاثين إلى تقفي بدلًا من نظام المنافسة، ولاحظ أن معظم الناخبين الجزائريين في البرلمان من أنصار الجزائر فرنسيّة، وكان هذا دليلاً واضحاً على سياسة الإلحاق الديمocratique في سياسة ديجول غير المعلن عنها في تصريحاته.

وثلّت الأمانة العامة للجامعة العربية العديد من برقيات الجزائريين المقيميين في المغرب يستنكرون فيها إكراه الشعب الجزائري على الاستفتاء على دستور ديجول، وقامت الأمانة بتبلغ البرقيات إلى الحكومة المؤقتة بصنعاء بالقاهرة (31). لكي ينصرف العالم منها على زيف الاستفتاء، الذي نعت بأنه مسح للتقدم الديمقراطي (32) وكان تصريح آل سافاري سكرتير عام Alain Savary
الحزب الاشتراكي المستقل على الانتخاب خير دليل على عدم صدقها، وقد ذهب للجزائر لترشيح نفسه عن دائرة "الجزائر - باتقيو" إلا أنه عدل عن الترشيح لأسباب قال عنها: عدم توافر شروط تطبيق النظام الديمقراطي في الجزائر حالياً، وسيطرة الشعور بالخوف على الحياة في الأحياء الوطنية حيث يكثر الاعتقال ثم سرح تدخل السلطة العسكرية في تزيف الانتخابات (13). وتعتبر المجلة الوطنية لحزب "وحدة الاشتراكيين اليساريين" في فرنسا الانتخابات بأنها غير حقيقية، وعلقت الصحافة الأمريكية عليها، بأنها تمثل فشل الجنرال ديجول لإيجاد تسوية للمشكلة، لأن المتقدمين للترشيح من الجزائريين لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة منهم.

وفي 3 أكتوبر 1958، وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء أعلن الجنرال ديجول في مدينة قسنطنطينة في خطابه الذي عرف باسم "خطة قسنطنطينة" أو "الخطة الخمسية" (15) زعم فيه: "أنه بعد الاستفتاء أصبحت الجزائر وفرنسا مرتبطتين إلى الأبد، فالدستور الجديد ينص على أن الجزائر جزء متمن لفرنسا"، وأخذ يعطي الوعيد للجبهة وطالبهم بإبقاء السلام بصلح الشجعان، ووعدهم بإلحاق الجزائريين في الوظائف الحكومية وإمكابة التعليم، وتوزيع مليون فدان عليهم (16). واعتقد ديجول أن كلمة "صلح الشجعان" ستغرى المجاهدين الجزائريين على التحمل، لكن الحكومة المؤقتة في القاهرة رفضت هذا الطلب، وأعلن فرحات عباس أن محاولات المفاوضات ستكون حول الاستقلال الكامل للجزائر في دولة محايدة. وفي 23 أكتوبر ناور ديجول الحكومة المؤقتة، فعرض عليهم إجراء مفاوضات على قاعدة: وقف إطلاق النار، وإجراء الانتخابات مرة على أساس الشخصية الجزائرية الوثيقة الإرتباط بفرنسا (17). وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها فرنسا رسمياً بالحركة الثورية الشعبية الجزائرية (18).

وفتحت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى هدف الجنرال ديجول، وهو محاولة تجنب مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، لذا رفضت إقتراحه، وأكدت استعدادها
للتفاوض بشرط الاعتراف مقدمًا بالشخصية الجزائرية. فقد الجنرال ديجول واقترحعقد مؤتمر "مافادا مستديرة" ممثلين فيها الحكومة الجزائرية المؤقتة، والحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)، حزب مسالى الحاج، والثوار الجزائريون المسلمون المستقلون.

ورفضت الحكومة الجزائرية المؤقتة فكرة المافادا مستديرة، وأعلن رئيسها سبب الرفض لجريدة Figaro الجزائرية.

وفي محاولة لتفادي سياسي على نظام المافادا، أعلن في 17 يناير 1959، ميشيل ديبري رئيس أول وزارة في عهد الجمهورية الخامسة، أن سياسة حكومته تجاه الجزائر هي نفس السياسة التي خطتها الجزائر invitée في الجمعية الوطنية، والتي أبدتها في الفصلية 32 ضد 5 صوتاً، وهي: "أن الدخول في مفاوضات سياسية، ولم يتم بلغها.

ومضت الحكومة الفرنسية في حرب الاستعمار في الجزائر غيابية بالقيم الإنسانية والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، ومن العجب أن يتم ذلك على أي حال، على أساس مبادئ المافادا المستميزة

ونحن أبناء الفساد الميكانيكي، فاستخدم ديجول سياسة الحلفاء والفرنسيون، ويخط "موريت" المكرر بقوة للاستيلاء على مطالبهم في الحرة والاستقلال، فقام الفرنسيون، الذي أدى إلى رفض أحرار فرنسا لهذا الأسلوب الوحشي. كما أن هذا الأسلوب، والذي يُعد مستقبل الجزائر، كانت أهم نقاطه مبدأ تقرير المصير حتى أو أدى ذلك
إلى انفصال الجزائر عن فرنسا، وأما باقي نقاط البيان فهو نوع من الاستفاتف السياسي الخبيث، لأنه شمل تحفظات منها: إجراء استفتاء على تقرير المصير بحضور مراقبين دوليين، وذلك بعد مضي أربعة سنوات من الهدوء، وحدد حالة الهدوء بأنها السنة التي يقل فيها عدد القتلى عن مائتين وحدد نقاط الاستفتاء: النقطة الأولى: الانفصال، وحدد الجزائرين بالتسليط في هذه الحالة، والنقاط الثانية: الإدمان، وباركها ديجول، والنقاط الثالثة: إقامة فيدرالية، وفيها ركز ديجول على إقامة عنصرية طائفية بين الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية، والأقحالية (1) (1) يمكن القول أن ديجول قد تعلم الدرس الاستعماري البريطاني «فرق شهد» وأن هذا البيان كان لخداع الرأي العام العالمي لأنه صدر قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قضية الجزائر مدرجة ضمن جدول أعمالها، وانذا ما هو رد الحكومة المؤقتة الجزائرية؟ وبعد الدراسة والتشاور مع بعض الدول العربية، لهذا الاختيار التأريخي، أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية في 28 سبتمبر 1959، قبول مبدأ تقرير المصير على أساس وحدة التراب الجزائري الذي لا يقبل الجدل (13)، ومعنى ذلك أن الوطنيين رفضوا ما أعلنه البيان. كما رفضه المستوطنون أيضا لأنهم اعتبروا حق تقرير المصير وثيقة استسلام قدمتها الحكومة الفرنسية إذا قاموا في 24 يناير بمحاولة للإستيلاء على السلطة إلا أن الجيش بأمر من ديجول قضى على تلك الحركة (14) وحاول ديجول التواصل بين سياسة الجزائرية في بيان 16 سبتمبر وبين الجيش الفرنسي الذي حاول الانفصال والتمرد على سياسته والبقاء في الجزائر، فانطلق ديجول في 29 يناير 1961 لأنه سيبث عن حل فرنسي لمشكلة الجزائر وأن الجيش هو الذي سيتولى مراقبة الاستفتاء لتقرير المصير (15) وردا على ذلك وجه فرحات عباس نداء إنسم بالدبلوماسية، وقذف بالكرة في ملع الدبلوماسية الفرنسية في وضع لاتحذد عليه، ووضع العالم أمام واجباته أمام التسامح الجزائري ففي 17 فبراير دعا فرحات عباس المستوطنين الفرنسيين في الجزائر إلى الانضمام إلى الجزائريين العرب لتكوين...
جمهورية جزائرية، ونكرهم بأن فرنسا لم تسهم في حل القضية الجزائرية، وأن حلها يرجع إلى الجزائريين أنفسهم، وحدد الجزائريين بأنهم "الجزائريون المسلمون، والمستوطنون الفرنسيون" في الجزائر، وأكد لهم بأن الدستور المفروض لايقيم السلام، وكان هذا البيان نقطة تحول في السياسة الجزائرية، وأنه من الممكن مناقشة السلم وحق تقرير المصير (116).

وتائيداً لوقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، أصدر مجلس الجامعة العربية بياناً نادياً بحل قضية الجزائر على أساس وحدة الوطن الجزائري، وعارض البيان كل محاولات التقسيم، وأيد حق تقرير المصير دون قيد أو شرط، وإجراء اقتراع حر بعد جلاء الجيوش الفرنسية المحتلة، والتفاوض مع الهيئة المعتبرة عنة إرادة الجزائرية، وهي جبهة التحرير الوطنية الجزائرية مع جيش التحرير المتمه ر في الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأعلنت الجامعة أن هذا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة، ولذلك يجب أن ينال تأييد المنظمة العالمية، ورغم البيان الكرة في اللعب الفرنسي، إذ قال: "والكلمة الآن لفرنسا ورئيس جمهوريتها كي تثبت ما إذا كانت حقاً راغبة في النزول على إرادة الشعب الجزائري والاستجابة لنداء العدل الدولي أو أنها قد أظهرت هذا المشروع لمواجهة الوقف الدولي" (117).

وقامت الجامعة بإجراء له دلالته في تأييد الوقف الجزائري، ورفضاً للتبعيد الفرنسي، فقد مجلس الجامعة دورته (22) في الدار البيضاء بجوار الأحداث، وهذا له دلالته الواضحة وبعد مناقشات اتخذ المجلس القرار رقم (1143) في 29 فبراير 1960، والذي جاء فيه: "أن تضع الدول العربية موضوع التنفيذ العاجل جميع مقررات المجلس فيما يتعلق بالقضية الجزائرية من ناحيتها المادية والسياسية. وطلب القرار الدول الأعضاء على العمل مع المجموعة الأسيوية الأفريقية لطلب عقد اجتماع عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا اقتضت الحالة ذلك، بعد الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، كما طالب القرار الدول الجامعة العمل على حث الشباب العربي بالتطوير والانضمام إلى جيش التحرير الجزائري (118)."
وفي 4 مارس 1962، أعلن ديجول في خطاب وجهه إلى الفرنسيين بقوله: "أنا لايمكن حل المشكلة الجزائرية على نحو مماثل لبي وصولهم، أي الاستقلال الفعلي، لأن الجزائريين يبادلون أن تكون قادر على الحياة". ودعا قواته بتشديد القتال ضد الجزائرين وقال: "إن وقف إطلاق النار مرهون على إقامة الجزائرين لسلاحهم". وقابل الجيش تصرير ديجول بحماس شديد. والواقع أن هذا التصريح كان بمثابة إرضاء للمستوطنين والضباط الذين قاموا بحركة 24 يناير، وفي ذات الوقت إشارًا للجزائرين باستمرار الحرب، وبدأ على عدم إمكان ديجول بحدود المفاوضات مع الجزائريين، وأن تصفية المجاهدين هي هدفهم الأساسي. وفي 14 مارس ردت الحكومة الجزائرية على خطاب ديجول بأنه لم يترك أمام الجزائريين سوى طريق الحرب من أجل تحقيق الاستقلال.

وعلى أثر ذلك اجتاحت الجزائر موجة واسعة من المظاهرات، وتfuscated الجزائريون بأن الجزائر للجزائريين. Algérie Algérienne التحرير، ووقع العديد من الشهداء، وقام مجلس الجامعة العربية براعسة الموقف في الجزائر، والتصريحات المناهضة للجنرال ديجول والتاريخة بين السلام والحرب. فاتخذت الجامعة القرار رقم 172 (دور 23) في 6 أبريل 1962، والذي نص على مضايقة جهود الدول العربية لقيام مستواها تجاه إخوانهم الجزائريين بشتى الوسائل، والسعي لدى الدول الصديقة لتأييد الجزائريين مادياً وسياسياً، ودعم قضيتهم في الأمم المتحدة، وسرعة الاعتراف بحكومة الجزائري المؤقتة (12).

وإزا تصاعد الأحداث في الجزائر بعد تصريح 4 مارس؛ انقسم الرأي العام الفرنسي على نفسه بين مؤيد ومعارض لسياسة فرنسا في الجزائر. فقام 121 شخص من أهل الفكر الفرنسي منهم سارتر، ودي بيفروار والروائي ميشيل بوتور De Beauvoir، والروائي زهبتيلا "Boutor"، ومارس رودريgo السياسية ماكسيميليان روبيوسون Maxime Rodinson، والسيدة كارلا زوجة Clara.
وزير الثقافة الفرنسي أندري مالرو، وانضم رجال الكنيسة، André Malroux، Declaration sur le droit a إلزهما، ووقعوا في أول سبتمبر بيان رسمي لـ L'insoumission dans la guerre d'Algérie للشعب الجزائري، وأصبح يعرف هذا الإعلان باسم "بيان 121 شخص" وندموا فيه بالأعمال الوحشية التي تقوم بها فرنسا "Le Manifeste des 121" في الجزائر ولا تتفق مع الضمير الإنساني، وأن قضية الجزائر هي قضية كل الأحرار وهذا البيان يشير الدعوة إلـ كيف يقف بعض المثقفين الفرنسيين إلى جانب كفاح الشعب الجزائري ضد الحكومة الفرنسية، ويتم دعو بوعاً على نظام بلادهم. إذا جاء رد الفعل من الحكومة الفرنسية تجاههم سريعاً، وأعلن عن عصيانهم واعتبرتهم الحكومة الفرنسية شبكات سريّة تدعو إلى التمرد. (121) وهذا اللوقف هو حال كل الحكومات التي لا تتفق معهم أراء جميع الشعب، ومن يخرج عن تلك القاعدة فهو شرككة سريية تعمل ضد النظام، ويجبر بترها. إنها الديمقراطية القرن العشرين! بل إنها دكتاتورية الحكومات رغم الانتفاضة الديمقراطية لانظامها. وعندما أدرك ديجول، أن الاستمرار في حرب الجزائر لن يزيد فرنسا إلا دماراً وتدمراً، فأعلن لأول مرة في 4 نوفمبر 1960، عن "الجزائر الجزائرية". وقال: "إذا اختارت الجزائر الاستقلال فإن فرنسا لن تعترف لهذا الحق". وعارض المستوطنون ديجول، لكنه لم يجب، وأعلن رسمياً في باريس في 16 نوفمبر 1960، أنه يطالب الشعب الفرنسي بتأييده في الاستفتاء حول إعطاء الجزائريين حق تقرير المصير. (122) وفي 2 ديسمبر 1960، توجه ديجول في حديثي بالتليفزيون إلى الشعب الفرنسي ضد فيه 8 يناير 1961، موعد الاستفتاء، وقال: "إن التغيير في الاستفتاء سيكون بين الإنفصال عن فرنسا أو الاتحاد الفيدرالي" ثم أردف قائلًا: "إنه مما كانت نتيجة فإن فرنسا لن تنخلى عن أبنائها"، وله في خطابه أيضاً إلى التقسيم. (123)
وفي 30 و 31 ديسمبر 1960، اجتمعت الحكومة الجزائرية المؤقتة، وطالبت من الشعب الجزائري مقاطعة الاستفتاء الذي فرضته فرنسا بواسطة الجيش. ووصف فرحات عباس هذا المشروع الديجولي بأنه مشروع زائف الغرض منه تضليل الشعب الجزائري عن أهدافه الأصلية. وقال: "إذاً لن نعترف بنتيجة مثل هذا الاستفتاء... إن الاستقلال على الأبواب وإن يطول انتظاره"، وإذا كان مشروع الاستفتاء لم يرض الوطنيين فهو أيضاً لم يرض المستوطنين لأنه لاحقق لهم فكرتهم الاستعمارية القائلة: "بأمر الجزائر فرنسية".

وفي 3 يناير 1961، عقد في الدار البيضاء مؤتمر أقطاب إفريقيا للدول المستقلة بناء على دعوة ملك المغرب محمد الخامس (125) وكان من جدول أعمال المؤتمر، قضية الجزائر. وفي 7 يناير قبض إجراء الاستفتاء، أعلن المؤتمر إسكتاره لمساعدة حلف شمال الأطلسي لفرنسا في الجزائر، مع عرضه مراعاته للتسليم الجزائر ورفضه الحلول أحادية الجانب، واستنكاره للاستفتاء الذي تنظمه فرنسا من جانب واحد في الجزائر ولا يمكن الأخذ بنتائجه. كما حث المؤتمر الدول الصديقة والأفريقية على الاعتراف بحكومة الجزائر، وفتح المجال أمام المطعونين الأفارقة في الجيش التحرير الجزائري، ودعو الدول التي تستخدم فرنسا أراضيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحرب الجزائرية إلى عدم السماح لها بذلك.

وقد عزز مؤتمر أقطاب إفريقيا موقف الجزائريين في مقاطعة الاستفتاء، وتأيد نداء الحكومة المؤقتة الجزائرية، وإلحاح الهزيمة بسياسة ميجول، فجاءت نتيجة الاستفتاء كالآتى:

- في فرنسا 72% من الذين أدلوا بأصواتهم وافقوا على ضرورة حل القضية الجزائرية بطريقة سلمية.
أما في الجزائر فقد لاقى نداء الحكومة الجزائرية المؤقتة نجاحًا ملحوظًا. فحسب البيانات الفرنسية لم يشترك سوى 41% من عدد الناخبين المسجلين في الاستفتاء، وكانت رغبة المشتركين فيه حل القضية حلاً سلميًا.

ولقد أجمعت الدوائر السياسية في الصحافة العربية والغربية على أن نتيجة الاستفتاء دليل على أنه ليس أمام الجنرال ديجول سوى الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية لكي ينتهي الحرب (177). وفي 16 يناير أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة عن إعدادها للدخول في مفاوضات مع فرنسا للبحث في شروط إجراء الاستفتاء حي في الجزائر للوقوف على رأي الشعب الجزائري في مصير بلاده.

وذكر بيان الحكومة: أن المشكلة الجزائرية قد دخلت مرحلة من شرائها فتح الباب أمام مفاوضات سلمية، وأن هذه المرحلة تتبدد إذا ماتصر ديجول على فرض أي نظام معين على الجزائر (178).

وفي 20 يناير اجتمع في القاهرة مجلس تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية وشارك في المؤتمر ست وثلاثين دولة أسيوية وأفريقية، وكان هدفه بحث الوسائل الفعالة لمساعدة الكتيف والجزائر. وفي 22 يناير اتخذ المجلس قرارات خاصية بالجزائر منها: مطالبة الحكومات المستقلة في آسيا وأفريقيا بمقاطعة فرنسا إقتصادياً، والتنديد بمساعدات حلف الأطلسي والجيش الاستعماري التي تشنها فرنسا في الجزائر، وطلب الدول بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وتأييد المفاوضات بين فرنسا والجزائر على قاعدة مبدأ حق تقرير المصير (179).

واندشأت الدبلوماسية العربية لمؤازرة الموقف الجزائري، فاجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية وعلي مستوى وزراء الخارجية في بغداد في الفترة من 20 يناير حتى 4 فبراير 1961، واتخذت تقرير بغداد قرارات عربية بالإجماع لصالح القضية الجزائرية (180). أكدت وقوف الشعب العربي كله إلى جانب الجزائر في
كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي. وفي 27 فبراير دعا العاهل المغربي الرئيس بورقيبه والسيد فرحات عباس للإجتماع في الرياض، والتقى الثلاثة في أول مارس، وفي 2 مارس صدر عنهم بيان رمسي، أتفقوا ثلاثتهم فيه على الوسائل الكفيلة بتحقيق استقلال الجزائر. وأكدوا عزمهم على إنشاء "المغرب الكبير" (131) وكان هذا الاجتماع هو نقطة البداية لإنشاء اتحاد سياسي إقتصادي في شمال أفريقيا. وأدرك البيان على إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة بين فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة. فكان الاجتماع من أجل السلام، والاستقلال، ووحدة المغرب الكبير، والتفاوض بدون شروط مسبقة.

وبدأت الوسيلة التونسية المغربية من أجل إجراء مفاوضات مباشرة بين فرنسا والوطنين الجزائريين، وقابل الحبيب بورقيبه الرئيس ديجول، وعلقت الدوائر السياسية في القاهرة على المفاوضات، بأنها تؤيد كل جهد يؤدي إلى حق الدماء في الجزائر، ويعيد إلى السلام، وتمت أن تتمكن هذه الوسيلة إقناع فرنسا بالتسليم بمطالب الشعب الجزائري، وأكد التفاقي على أن حكومة الجزائر الحرة، وقيادة جيش التحرير هما السلطة التي تستطيع أن تعبر عن مطالب الشعب الجزائري (132) وحاولت فرنسا وضع العراقيل بأنها ترغب في إشراك مصالي الحاج في المفاوضات، ووقف إطلاق النار قبل بدء المفاوضات. إلا أن هذه الرغبات تبخرت أمام إصرار حكومة الجزائر الحرة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الجزائري، وضرورة بدء المفاوضات دونربط.

وقف القتال. وزاد التأيد الدبلوماسي العربي للموقف الجزائري في المقابلة التي جرت بين الرئيس جمال عبد الناصر وكرم بلقاسم نائب رئيس وزراء الجزائر ووزير خارجيتها، وبعد سفر كريم إلي تونس وهو يحمل تأكيدات ومشاعر القاهرة نحو قضية الجزائر. (133)
وبعد مقابلة بلقاسم مع الرئيس جمال عبد الناصر، أعلنت حكومة الجزائر من تونس أنها تتمسك بجميع مطالبها وشروطها الخاصة بإجراء مفاوضات مع فرنسا وفي مقدمتها عدم وقف إطلاق النار كشرط مقدم على المفاوضات، واعتبار الصحراوي جزءًا لا يتجزأ من الجزائر (143).

أمام هذا الإصرار، أعلنت حكومة ديجول لليلة 15 مارس، أنها مستعدة للدخول في مفاوضات رسمية مع زعماء الجزائر (145) وظهر من هذا الإعلان أثر التجمع العربي والمخاوف الفرنسية منه، وكذلك الضرائب الموجبة التي أنزلها الثوار بالفرنسية، مما بدأ التراجع الفرنسي عن الشروط السابقة المتشددة للدخول في مفاوضات. وظل الثوار ثابتين على مقترحات مؤتمر الصمام.

وفي مارس، أعلنت حكومة الجزائر من تونس موافقتها على العرض الذي قدمته حكومة ديجول لإجراء المفاوضات (146) وبذلك دخلت مشكلة الجزائر مرحلة المفاوضات الحاسمة.

وفي ذروة تلك الأحداث، عقد في القاهرة «مؤتمر الشعوب الأفريقية» في 16 مارس 1961، وكانت أولى القضايا المعروضة عليه هي قضية الجزائر، وفي المؤتمر أعلن الرئيس جمال عبد الناصر التأييد المطلق للجزائريين في مفاوضتهم مع فرنسا.

وبعد أن أعلن أحمد بو منجل رئيس الوفد الجزائري في المؤتمر تقريرًا عن قضية الجزائر، ذكر فيه التأييد الكامل من قبل القاهرة للجزائريين في حرب التحرير، وأعلن أن المفاوضات قد تبدأ خلال أسبوعين أو ثلاثة، وليس معنى ذلك نهاية التضامن. وأكد أنه إذا فشلت المفاوضات فيكون السبب هو الأطماع الفرنسية في الصحراء وخبرات الجزائر (147).

وكانت هذه رسالة واضحة موجهة إلى الحكومة الفرنسية.

وتعضيدًا للموقف الفرنسي، إن لمجلس الجامعة العربية في 25 مارس 1961، بناءً على توصية لجنة الشؤون السياسية والأممي العام قرارًا سياسياً لدعم موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في المفاوضات. وبعد الاستماع إلى بيان المنوب الدائم للحكومة الجزائرية المؤقتة ورئيس وفدها لدى مجلس الجامعة بشأن الاتصالات.
المتعلقة بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية، أكد المجلس على تبنيه لوقف الحكومة الجزائرية في المفاوضات، وحق الجزائر في الاستقلال التام، وسياحة الشعب الجزائري على أرضه، وسلامة وحدة جميع أراضيه حسبما أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة. وفيما يتعلق بالصحراء، يؤكد المجلس أنها جزء لا يتجزأ من الوطن الجزائري، وأكد المجلس على جميع قراراته السابقة الخاصة بالجزائر بما فيها قرارات وزراء الخارجية العرب بستورة عام 1961، ويجدد عام 1961.

وفي 27 مارس، أعلن في كل من باريس وتونس موافقة فرنسا وحكومة الجزائر على بدء المفاوضات في 7 أبريل 1961، في مدينة إيفيان الفرنسية التي تقع على بحيرة يلما على الحدود السويسرية الفرنسية. ولم تلبث أن تخطت الوزراء الفرنسي Louis Joxe المفاوضات قبل أن تبدأ نتيجة تصريح "لوي جوكس" لشكون الجزائري ورئيس فند فرنسا في المفاوضات، إذ أعلن: "أن الحكومة الفرنسية ستتفاوض مصالي الحاج، وسيعامل على قدم الساواة مع وفد الحكومة الجزائرية الموتى"، وردت الحكومة الجزائرية: أنها لن تذهب إلى إيفيان عندنا.

وبدأت المحادثات في أزمة حادة، الأمر الذي أدى إلى عرض الولايات المتحدة الأمريكية في 4 أبريل تقديم المساعدة لتقييد وجهات النظر. وكان معنى ذلك أن موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة يتمتع بمركز قوي في المجال الدولي، وأن الولايات المتحدة في طريق الاعتراف بها، خاصة بعد أن تبين لها عجز فرنسا عن القضاء على الثورة المنشقة منذ عام 1954، كما أن الولايات المتحدة كانت تخشي في ظل "الحرب الباردة" أن ترتفع الثورة الجزائرية في أحجام الشيوعية خاصة بعد زيارة فرحات عباس لموسكو، وبكين، وأبلغت حكومة الجزائر القاهرة رسمياً بتثبيت الحداثة، وأسباب قرارها برفض الاشتراك في مباحثات يشترك فيها مصالح الحاج. وتم تميمها على استمرار القتال إلى أن تضح نوايا ديجول (1107) وفي 6 أبريل عقد مجلس
الوزراء الفرنسي يرأس نتائج ديجول اجتماعًا، وبعد دراسة المجلس لتسريع "أوين جوكر"،
أعلن رئيس المجلس أن المباحثات في "إيفيان" لن تبدأ غداً. وارجأ السبب على الحكومة
وتلقت المكسيمات على الجنرال ديجول، فهي 11 أبريل، وقعت العديد من
الانفجارات في فرنسا والجزائر، وسوسيرا خلال أسبوع واحد. وفي إحدى الانفجارات
قتل عمدة "إيفيان"، وفي 11 أبريل وقع انفجار قرب القصر الجمهوري بباريس، الأمر
الذي دفع ديجول إلى عقد مؤتمر صحفي بعد الانفجار بساعة واحدة. استهله بهجوم
على الحكومة الجزائرية المؤقتة بسبب إلغائها المفاوضات، ثم نكر الشروط التي تبقي
فرنسا إجراء المفاوضات على أساسها (145)، وهي الشروط التي رفضتها حكومة
الجزائر من قبل، كما رفضت مبدأ المفاوضات إلا إذا اعترفت فرنسا بأن الحكومة
المؤقتة الجزائرية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للمثلة للشعب الجزائري.
وفي الفترة من 16 إلى 17 أبريل 1961، قام الجنرال ديجول بجولة في جنوب
غرب فرنسا، وقال إن مشكلة الجزر جزءاً واحداً من الاشتراك:
وقال للجزائريين: "إذا نعرض الاشتراك والسلام لهؤلاء الذين لم
يقبلوا دعوتنا، "L'Association
effront L'association et la paix a ceux qui
يقبلوا دعوتنا"،
jusqu'a present ne sont pas rendus a notre invitation.
والمحللون السياسيون في فرنسا بدعوحة الحكومة الجزائرية بالتوجه إلى إيفيان، وصرف
النظر على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تأخر المحادثات حتى الآن.
وقع الجنرال ديجول بين نارين: نار اليمينيين المنظريين المتطرفين الذين
ساندهم ديجول من قبل وأمدهم بالعونات المالية للقيام بالأعمال الإرهابية، فانقلبوا
عليهم، وكفاح الشعب الجزائري المستمر منذ سبع سنوات والذي يؤيده الرأي العام
العالمي ومعظم الشعب الفرنسي نفسه. فأعلن ديجول أن فرنسا على استعداد لإجراء
المفاوضات في أي وقت رغم اشتتاد هجمات الجزائريين، وأعمال الإرهاب التي يقوم بها
المتظاهرون الفرنسيين (148)، الذين اعتقلا منهم الممكن إزاحة ديجول عن الحكم.
لأن سياسته ينقصها الحزم والتصميم، وأنهم سبقاً أطاحوا بالجمهورية الرابعة (149).

وفي صباح 22 أبريل 1961، وقع انقلاب عسكري فرنسي في الجزائر. اشترك فيه أربعة من قواد فرنسا المتقاعدين المعارضين ل"الجزائر فرنسية" بالسياسة ديجو دي الجزائرية، والقائدين بسياسة "الجزائر فرنسية" Raoul Salan، و"لا للجزائر الجزائرية"، وهم الجنرال راؤول سالان، Francaise Andre. القائد الأعلى للقوات المسلحة سابقاً في الجزائر، والجنرال أندرى مارى زيلر Marie Zeller، المفتش العام للقوات المسلحة البرية سابقاً في الجزائر، والجنرال القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية سابقاً في الجزائر، والجنرال إدوموند جوهو Maurice Challe، والجنرال إدوموند جوهو Maurice Challe، الذين تعاونوا مع بعض الضباط الفرنسيين في جهات متنوعة.

واتخذ ديجو إجراءاً سريعاً لمواجهة الإنقلاب، فاعلن التعبئة العامة في فرنسا، وتولى السلطات الاستثنائية التي خولها له الدستور، فوجه نداءً في 25 أبريل عبر الراديو إلى القوات العسكرية في الجزائر، وطالبهم فيه بالعودة إلى طاعة أوامرهم العسكرية، وإلى الجيش نداء ديجو وقضى على الانقلاب فوراً واستسلم "شال وزيلر"، وفر الجنرال سالان، والجنرال جوهو إلى مدريد، وكان "المنظمة العسكرية السرية"، وأصبح سالان L' Organisation de L'Armée Secrète (O. A. S.) زعيمها لها، وقامت المنظمة بأعمال إرهابية فردية وجماعية في الجزائر، أدت إلى قتل، وتنديد في جميع مدن وقرى الجزائر (150) وكانت عمليات تلك الجماعة ندى لها جبين فرنسا عبر التاريخ، فما قامت به كان أفróż مما قامت به حزب التفتيش، وكان أفضظ صورة في قاموس الإجرام وخرج ديجو من هذه المشكلة أقوى مما كان، وأشدد الانتهاكاً بضرورة الوصول إلى تسوية المشكلة الجزائرية، فلم تعد المسألة في نظره تتعلق بالجزائر وحدها، بل تتضمن تهديداً شخصياً له والسلطة في فرنسا بوجه عام بسبب الإطاحة الفاشي للمنظمة (O. A. S.).
وفي مايو اتجه الطرفان إلى المفاوضات، ثم توقفت ثم استأنفت عدة مرات، وفي
يونية 1961، أدى المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري للصحفيين الأوروبيين
بتصريح، أكد فيه على وجود شعب جزائري واحد على الرغم من تحطم الدولة في عام
1830، ووضح أنه يوجد سكان من أصول أوربية يختلفون عن الشعب الجزائري
بوضعهم الثقافي والمدني اختلفاً جداً، والمسؤولون الجزائريون على استعداد لإبقاء
هؤلاء في الجزائر، ومواطنين من الشعب الجزائري، ولا يقبلون منحهم الجنسية جزائرية مع
احتفاظهم بجنسيتهم الفرنسية (151)، ونجد أن منطق المتحدث الجزائري سليم من
النواة القانونية.

وبذلت المجموعة العربية بعمل اجتماعات، وأتخذت قرارات كثيرة من الضغط
السياسي على فرنسا والدول العربية التي تساندها. ففي 14 يونيو 1961، عقدت
المجموعة الأسيوية الأفريقية إحياءً من المجموعة العربية في الأمم المتحدة اجتماعاً
ركزوا فيه عن قلقهم إزاء تأجيل المفاوضات من قبل فرنسا إلى أجل غير محدد، وعبروا
عن أملهم في استئناف المفاوضات فيقرب العاجل (152) وفي المؤتمر التمهيدي
الدولي لدول عدم الانحياز في الفترة من 5 إلى 13 يونيو 1961، أصدر المؤتمر قراراً
بشأن الجزائر نصه: "إن الإجتماع التمهيدي... يعبر عن أمله في أن يرى المحادثات
الجارية بين حكومتي الجزائر وفرنسا تنتهي إلى إقامة سلام بين شعب الجزائر
والجزائر، وكذلك استقلال الجزائر ووحدة أراضيها". وفي إجتماعات مؤتمر القمة
لدول عدم الانحياز في بلجيكا في أول سبتمبر 1961، دعى رئيس الجمهورية المؤقتة
الجزائرية بصفة رسمية إلى حضور المؤتمر، واتخذ قراراته مؤدياً للقضيّة
الجزائرية (153).

وفي 20 يوليو 1961، استأنفت المفاوضات، وكان لتمسك فرنسا بفصل منطقة
الصحراء عن الجزائر أن اضطر الوفد الجزائري إلى قطع المفاوضات، وبذا واضحاً
من سير الأحداث وحشد فرنسا لقواتها البرية والبحرية والجوية أنها تمهد للعدوان.
ومدنا تأخر فرنسا كثيراً، فقام في نفس اليوم 20 يوليو، بالإغارة على قاعدة "بنزرت" بتونس والسؤال الآن. لماذا أغارت فرنسا على تونس؟ الإجابة أن الحبيب بورقيبة كان يطالب بجزء من إقليم الصحراء الجزائرية (154) فلقته فرنسا درساً قاسياً بضرب "بنزرت"، وعلى عيند من أن سياسة اللائحة التي تهجها تجا فرنسا هي سياسة خاطئة، ولا بد من السير في ركب الدول العربية المتحورة، وعلى الفور إجتماع مجلس الجامعة العربية لبحث الإعتداء، وفي 24 يوليو، إتخذ المجلس قراراً بتأييد تونس في كفاحها ضد فرنسا تأديباً تاماً في جميع المجالات (155) وقدمت تسع وعشرون دولة أسيوية أفريقية طلباً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بإدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة السادسة عشرة، وبدأت المذكرة برفض فرنسا الاعتراف بوحدة الأراضي الجزائرية، واعتقالها مليونين من المدنيين الجزائريين في معسكرات القتال.

وفي 10 أغسطس 1961، أعلن ميشيل موريس، وزير البريد والمواصلات اللاسلكية الفرنسي في مؤتمر صحفي عقد في نيويورك أن فرنسا ستصر على أن تقرر مستقبل الجزائر بدون مساعدة الأمم المتحدة، وأن هذا هو نفس موقفها من "بنزرت"، وقال إنه متفائل من ناحية الاتفاق على استقلال الجزائر رغم توقف المفاوضات مرتين (156).

ومنذ استمرار قطع المفاوضات في 28 يوليو 1961، بدأ الموقع يزداد سوءاً، في إزدياد مستمر، وأعلنت المنظمة التي ألفها ناجحة، وتوقفت عملياتها بتبع ديجول بهم كمنظمة سياسية، وتتفاوض معهم، واستمرت العمليات في مختلف مدن وقرى الجزائر من قبل هذه المنظمة، حتى أنه من الصعب ضبط حوادثها التاريخية، وأمام الأعمال الإرهابية لمثل تلك المنظمة، ولكي يخرج ديجول من هذا المزرق لح إلى تقسيم الجزائر وتجمع الذين لا يريدون العيش في ظل حكومة وطنية.
الجزائر في إحدى مناطق الجزائر (1961)، وعلى أثر هذه التمثيلات قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة بتغيير سياستها تجاه فرنسا، وذلك لمواجهة المفاوضات كحل سياسي في تاريخ الثورة الجزائرية، ووقف تلك الحرب المتوحشة. فأبدعت في 27 أغسطس 1961، فرحات عباس المعتمد عن رئاسة الحكومة المؤقتة وأسندت الرئاسة إلى يوسف بن خده السكرتير العام لحزب مصايلي الحزب سابقاً، وزعيم الشؤون الإجتماعية في الحكومة المؤقتة (1963) وكان مستشاراً على عمليات جيش التحرير في الجزائر العاصمة بعد إفصالها عن الفرنسا، عام 1952، وانضمت إلى اللجنة المركزية للجبهة، وكان بن خده معارضاً بالتصالح، وكان معنى هذا التغيير الاتجاه إلى التشيد مع فرنسا، بعد أن يعثو من المفاوضات.

وفي أول سبتمبر 1961 كان اجتماع دول عدم الإنجاز في بلجراد، ودعى إليه رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بصفة رسمية، وأكد بن خده في خطابه أمام المؤتمر في وضوح تام، أن جيش التحرير الوطني سيواصل نضاله الثوري من أجل تحقيق الحرية، والاستقلال للشعب الجزائري، وحدد سياسة الجزائر المستقبلية بأنها ستقوم على أساس عدم الإنجاز، وأعلن عن تضامنه مع تونس في نزاعها مع فرنسا حول مشكلة بنزرت. وفي المؤتمرات الصحفية أصر يوسف بن خده بأنه على استعداد للتفاوض مع فرنسا دون التخلي عن المناطق الساحلية للمستوطنين كما تطلب فرنسا، وولع الصحراء الجزائرية (1969) وظهر إصرار بن خده على أمرين أساسيين عند إجراء المفاوضات مرة أخرى وهما: اعتراف فرنسا بوحدة الجزائر، وتمثيل الجزائريين في المجلس التنفيذي الذي يتولى شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية السابقة على إجراء الاستفتاء.

وأمام إصرار الحكومة المؤقتة على موقفها النابع من قرارات مؤتمر الصمام الذي يوجه سير الحركة الوطنية في التعامل مع فرنسا، وأمام هذا الإصرار أضطرت فرنسا إلى تقديم التنازلات الواحدة للآخر، وأعلن ديجول في إلفان سياسي قائلًا إن عصر المستعمرات قد انتهى، وأن الأمم العظمى يجب أن تطور مستعمراتها.
وأنه إذا وافق المسلمون على المفاوضات فهو سيتجه إليها بكل سعادة، وأضاف بقوله:

"إن أي حكومة جزائرية لا يمكنها التخلص من الصحراء (161) وأعلن في مؤتمرات صحفية عدة أنه لم يعد يهم بالحلول الثلاثية للجزائر، وأن فقط يهم بخصوص فترة انتقالية يتبعها الانتخاب... وفي كل مؤتمر أكد على أن جبهة التحرير الجزائرية هي المتحدث الرسمي للجزائريين. (11) ومن هذا التحول في السياسة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، والتبرير للحكومة الجزائرية في تقبلها، يمكنني القول دون خطأ كبير، أن فرنسا لم تكون مؤممة بعدد مطالبها في الجزائر، أو ربما كان يرمي ديجول إلى أن تلعب فرنسا دوراً قيادياً في غرب أوروبا، وتنفض عن نفسها غبار البعثة لحف الأطلسي بالانخراط من أعباء الحرب الجزائرية، والحقيقة أيضاً أن منظمة الجيش الأسيري (O. A. S.) لعبت دوراً في جعل ديجول ينحو بسياسة هذا النهج الجديد السريع لإنهاء المشكلة الجزائرية التي شبهها المؤرخون الفرنسيون «بأنها أصبحت مثل السرطان يفكك بفرنسا نفسها» (162) فقامت منظمة (O. A. S.) بعدة محاولات للإطاحة بالجنرال ديجول وإقامة نظام فاشستسي في فرنسا، الأمر الذي دفع الرأي العام الفرنسي كله إلى تقبل مبدأ الاستقلال، والخلاص من المشكلة الجزائرية التي لم يجنوا من وزنها طيلة ثمان سنوات سوٍubber الدماء والهلاك للفرنسين. وأمام ذلك فضل ديجول الخنازير من المشكلة الجزائرية والتفوق لمنظمة الجيش السري.

وفي الفترة من ديسمبر 1961 وحتى مارس 1962، دارت المباحثات السرية بين الوفدين الفرنسي والجزائري على قدم وساق. وفي 7 مارس بدأت المفاوضات العلمية في إيفيان حول الفترة الإنتقالية، وتشكيل المجلس التنفيذي وسلطاتها، وتكوين القوة البرتغالية التي تتولى حفظ النظام وتحديد مراحل خروج القوات الفرنسية، والعفو عن السجناء السياسيين وتبادل الأسرى بين الجانبين. وفي 18 مارس 1962، وقع الجانبان على وثيقة اتفاقية وقف إطلاق النار، والتي عرفت باسم اتفاقية إيفيان (Accords d' Evian)، وفي 19 مارس الساعة الثانية عشرة ظهرًا توقف القتال رسمياً بين الطرفين، ومن ثم بدأت المباحثات السياسية. (163)
وبعد انتهاء المباحثات السياسية، تم إجراء الانتخابات كيماً إتفق في أول يوليو 1962. وقال له 977 ر. بنعم لصسلح "الجزائر الجزائرية" و"قيام الأمّة الجزائرية" (144) وقال 1634 ناخب "بلاء" وهم من أنصار "الجزائر الفرنسية" سواء من المعمرين أو المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي. وفي 3 يوليو، أعلن ديجول رسمياً اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر (165) وفي 5 يوليو 1962، أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة عن مولد استقلال الجزائر بعد إحتلال دام 132 عام.

وفي أول احتفال للجزائريين بعد النصر قامت الحكومة المؤقتة الجزائرية بتقديم شكرها، وأعترافها بالجمل لكل الذين وقفوا بجانبهم وساندوهم من أجل تحرير الجزائر من قيود الاستعمار، وخاصة الدول العربية والإسلامية، وبعض الدول الاستعمارية والسيامية، وانتقدوا حلف الأطلسي الذي ساهم في تدمير الجزائر وأرتكاب الجرائم الإنسانية، والدول الغربية التي ساندت الوحشية الفرنسية في الجزائر.

وانتهت مشجعة من تاريخ الجزائر كان ضحايا الفصل الأخير منها مايقارب من مليون ونصف اللعيين شهد سقطوا في ميدان الشرف، وضحوا بأنفسهم من أجل استقلال الجزائر. وبدأت نقطة الإنطلاق لمعركة أبناء والتشييد ومسوح دموع أبناء وأرامل الشهداء. وهي معركة أشد ضرابة لما خلفها فرنسا من دمار في الجزائر.

وفي 5 يوليو 1962، أرسلت وزارة الشئون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسالة وقعها محمد خضير، مرسله إلى السيد أحمد توفيق المهندي سفير الجزائر بالقاهرة ومنبجها الدائم لدى الجامعة العربية. يطلب منه تقديم طلب باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد أمين الجامعة العربية لقبول الجزائر عضواً بالجامعة، ومثماً بميثاقها (166) وفي 8 أغسطس 1962، قدم أحمد توفيق المهنديطلب إلى أمين عام الجامعة العربية (167) وأخذت الجزائر الخطوات القانونية للدخول في الأسرة العربية.
القوائم:


Le Monde, 2 April, 1955.


ناجول رئيسيًا للمنظمة السرية لفرنسا المحتلة وما بعد ذلك. عندما تولى ناجول رئاسة الجمهورية عينه وزيراً للمستعمرات الفرنسية، وعندما وصل إلى الجزائر تعامل مع الثوار ببرجوازية بالغة بغرض إخماد الثورة في أقصر وقت ممكن فاستعان بعدم هائل من قوات حلف الأطلسي، ومن أقواله، "ليعلم الجميع أن فرنسا لا يمكن أن تتخلى عن الجزائر، لأنها ممتعة ذلك تتخلص عن بروفانس Provence، ومهم حفت فإن قدر الجزائر هو فرنسا.

للمزيد عن سياسة الإدمام يمكن الرجوع إلى:


Goutor, J. R., Algeria and France 1830 - 1963, Indiana 1965, p. 43.

المزيد عن سياسة الإدمام يمكن الرجوع إلى:


(8) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (24) أ، 1955 - 19 يناير
(9) 1956 مذكرة الأمين العام عن تطور الأحداث في الجزائر. د/ 24/ 2/ 1-2-ت.
(10) مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (24) أ، 1955 - 19 يناير
(11) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة ص 3-7-2-8.
(12) المصدر السابق. نص المذكرة ص 2-8-2.
(13) مؤسس هذه الأحزاب هي على التوالي الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومصالي الحاج، فرحات عباس.
(14) للمزيد من الإطلاع عن هذه الأحزاب يمكن الرجوع إلى:
(15) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية. 2 أجزاء، مأخوذ من دراسات العربية القاهرة 1977.
(18) المصدر السابق. ص 15-
(20) المصدر السابق. ص 15 وما بعد.


(21) د.صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب الأقصى) القاهرة 1969, ص 41, 44.

(22) Goutor', op.cit. pp. 44 - 45.


Le Monde., 17 Fév. 1956.

France Observateur., 24 Fev. 1956.

216
كان رئيساً للوزراء، وفي حكومة موليه كان ممثلاً للكتلة الإتحاديين والزرانيين والإشتراكيين.

Journal officiel De le Republique Francaise. 1 Mars 1956.
No. 6. pp. 140 - 41.
Ibid. PP. 136 - 137.
Journal Officiel De la République Française., 9 Mars 1956,

مقترحات «نهر» المشار إليها تنص على:
- وقف أعمال العنف والإجراءات المضادة من قبل الطرفين.
- إعتراف فرنسا بوحدة الجزائر القومية، وذاتيتها المستقلة على أساس الحرية التامة.
- تساوي الشعوب المقيمة في الجزائر بغض النظر عن جنسياتها في الحقوق والواجبات.
- الاعتراف بالجزائر كلاطلطن الأم لن يقيم فيها سواء من المسلمين أو الأوربيين.
- بدأ المفاوضات المباشرة على هذه الأسس حسب ميثاق الأمم المتحدة.

Le Monde.,4 Octobre 1956.

تقرير الأمين العام للجامعة العربية إلى اللجنة السياسية في 14 أكتوبر، 1956.

Talbott,J., Franch Public Opinion and the Algerian war.
Franch historical Studies. Vol. IX No. 2 Fall 1975 P. 356.
Goutor..pp. 36 - 39.
لإطبع إنظر:
للمزيد عن القانون إنظر:
Journal Officiel De la République Française Fevrier 1958
No. 21 (La Loi Carde de l’Algerie

د. صلاح العقاد: المغرب العربي ص 448 - 448.
د. جلال يحيى: المغرب الكبير الفترة العاصرة ج 2. القاهرة 1319 - 1220 .
القاهرة 1220 .
الدورة 2 ص 263 - 263 .

مضابط جامعة الدول العربية: الدورة 25. نص البرقيات ص 4-55 .
المصدر السابق .
المصدر السابق .
المصدر السابق .

من سوريا حزب الشعب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الوطني،
والمراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين "مصطفي السباعي"، ومن الأردن
حزب البعث العربي الاشتراكي.
المصدر السابق .

Coutor, p. 42.

(47)
للأصل من الإطلاع عن مانع اللاجئين، وخاصة مجزية ساقية سيدى يوسف
في 8 فبراير 1958 .


Talbott, J., The war without A Name: France in Algeria

مضابط جامعة الدول العربية: الدورة 28 (11 أكتوبر - 17 نوفمبر

318
المصدر السابق: صورة طبق الأصل لرسالة سفارة المملكة العربية السعودية.
تحت رقم ٣١٧/٦/٤٥٧-٨ (١٩٥٧/٦/٣٧) ص ٨١.
نص التقرير في مضابط الجامعة العربية. درجة ٢٨. ص ٢٧ – ٨١
France Observateur, 15 Septembre 1955.
(٥٥)
هناك عدد كبير من الثقافين الفرنسيين أعلنوا صراحة عن حقيقة أفكارهم
وعداوتهم للعنصرية والحرب التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، ومن هؤلاء
البركاغو ١٩٠٠ - ١٩١٣، Albert Camus
وكان قد ولد بالجزائر من أسرة فقيرة، وكان يعتن بحضارة وثقافة فرنسا في
الجزائر، وإن كانت مواقفه تأججت بما تأييد للثورة وملامح الجزائر الفرنسية
الأم في أوائل الخدمة بين اليسار الفرنسي، والفكر المؤيد لحرية
الجزائر. أمثال جان بول سارتر Jean Paul Sartre
وكان كتاب الطالب
لكامو هو مرة تعكس فلسفته تجاه «الأقدام السوداء» الجزائريين
La peste
من أصول أوربية.
وكذلك الكاتب والمفكر السياسي والفيلسوف فرانس جانسون Jeanson
وإنضم إلى الجبهة الشعبية مثل معظم الثقافين الفرنسيين
وسار في كتابه: «الجزائر خارجة عن القانون» السياسة الاستعمارية الفرنسية في
الجزائر، وساد أهداف الجزائريين، وفي كتابه «حربنا»
نتمد بساحة أساليب التعذيب التي تستخدمها فرنسا في الجزائر، ورفض إسلوب
الإبادة الجماعية، وحث الجنود الفرنسيين على أن يكونوا لا للحرب في الجزائر
وأعلن أن اليسار الفرنسي سيفوز مستقبلاً، في سياسته إذا دعم وساند
تضامن وكفاح الشعب الجزائري في تحقيق الاستقلال والحرية.
ولد في عام Frantz Fanon
وأيضًاً من تلك الطبقة الثقافية فرانز فانون
كمسوطن فرنسي من الدرجة الثانية Martinique
نظراً لأسواد بشرته. وتعلم العلوم الطبية في جامعة ليون
١٩٢٥. في جزر المارتينيك Lyon
٢٠١٩.
الحرب العالمية الثانية انتهت مثل معظم الثقافيين الفرنسيين بـ«في شقة فرنسا الحرية» وخرج في إحدى المعارك واكتشف خلال الحرب حقيقة بنية المجتمع الأوربي القائم على التفرقة بين الأبيض والأسود. وحسب كتابه تلك الفلسفة، وفي عام 1953، جاء فانون إلى الجزائر وعمل طبيبًا في مستشفى الأمراض العقلية بالبلدية، وفي نهاية عام 1956، قدم إستقالته إلى الحاكم العام بالجزائر، وتحق بصفوف جبهة التحرير الوطنية، لتزم بنفسها وأهدافها رحمًا وجسدًا، وقدم له مساعدة كبيرة عديدة. وفي عام 1957، أصبح مكلف بإعلام الجبهة، وفي 6 ديسمبر 1961، باعت فانون دون أن ينعم بحرية، والاستقلال الجزائر، ووفيت الثورة معه العهد، فاطلقوا اسمه وافظوا ورماً على شوارع ومدارس ومسئوليات وأهمى المؤسسات في الجزائر.

هذا بالإضافة إلى إعلام ورأس الثقافيين الفرنسيين أمثال سارتر وسينمند دي بوغوارد.

Franck Jeanson et Colette Jeanson, L’ Algérie hors la loi, paris 1955.


Jeanson, F. "La Révolution Algérienne Probleme et Perspectives, Milan 1962.


وأيضاً: مضابط الجامعة العربية (د/1) ص 31 ص 50.
Le Monde. 27 Mai 1959.
Le Figaro. 27 - 29 juillet 1959.


مضابط الجامعة العربية: الدورة (33) ص 34 - 85.
مضابط الجامعة العربية: الدورة (34) ص 65 - 85.
مضابط الجامعة العربية: الدورة (35) ص 31- 65.
مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (36) 27 مارس 1955。
مضابط جامعة الدول العربية: الدورة (38) 1960 ص 151.

Taciri al-ammar al-mal Louisville الجامعية: الدورة (39) ص 78.
مضابط الجامعة العربية: الدورة 178 وزارة الخارجية المصرية.


Le Journal Officiel, No 6, 1 Mars 1956, pp. 140 - 141.


فتوى الدين: عبد الناصر وثورة الجزائر. القاهرة المستقبل العربي 1984


المصدر السابق: ص 82. تحت رقم 576/76/3 تاريح 1958/3/3 سفارة
المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة.

(77) مطالب الجامعة العربية: الدورة 29: قرار رقم 1440 ص 286.

(78) مطالب الجامعة العربية: الدورة 29: قرار رقم 175 ص 209-10 فصل الميزانية والدورة 29.

(79) إنني أستفي من ذكر تفاصيل الجلسة. ولكن أراد المزيد عليه الرجوع إلى مطالب جامعة الدول العربية: الدورة (29) ص 203 وما بعدها.

(80) هم الدكتور أحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية، عبد الحميد مهدي وزيران شئون شمال أفريقيا. أحمد توفيق المدنى وزير الثقافة.

(81) يمكن الرجوع إلى تفاصيل المناقشات والرسائل حول الميزانية الخاصة بالجزائر إلى: مطالب جامعة الدول العربية: الدورة (29) ص 267 وما بعدها.

(82) تقرير الأمين العام إلى مجلس الدورة مارس 1959، ص 28 وما بعدها.

(83) تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة في دوره إنعقاده عادى الحادي والثلاثين مارس 1959 ص 26-29.

Knapp, W., op. cit. pp, 92-93

(84) جليسي: ص 146.


(86) الأهرام 5 أغسطس 1958.

(87)الأهرام 9 إلى 14 ديسمبر 1958.

(88) الأهرام 8 إلى 12 ديسمبر 1958.

(89) الأهرام 3 إلى 10 فبراير 1959.

(90) يقصد بتلك المنظمات حلف الأطلسي الذي يقدم السلاح لفرنسا، والاتحاد الأوروبي والمدونات، والسوق الأوروبية المشتركة، والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي. تلك المنظمات التي تقدم لفرنسا مساعدات مالية وغيرها.

(91) الأهرام 7 إلى 14 ديسمبر 1958.

(92) الأهرام 21 إلى 28 ديسمبر 1958.

المصدر السابق: ملحق، 5-7.

للملحق من الإطلاع عن مسألة الصحراء يمكن الرجوع إلى:


صف 126-127.

عن تفاصيل الانقلاب يمكن الرجوع إلى:


Clark; pp. 363-421.


Charle Andre Marie. (96) هو شارل أندر ماري جوزيف دي ديجول ولد في 23 نوفمبر 1890، وفي سنة 1913، تخرج Joseph De Gaulle من الكلية العسكرية (Academic Militaire Spint Cyr) كضابط. وإبان الحرب العالمية الأولى رقي إلى نقيب، وجرح مرتين، وسجن لدى الألمان، وإبان الحرب العالمية الثانية رقي إلى عقيد، وبرزت شخصيته فيها كبطل قومي، خاصة بعد سقوط باريس في يد الألمان، وقيام ديجول بتوجيه ندائه التاريخي من راديو لندن في 18 يونيو 1940، للشعب الفرنسي يطلب منه الإستمرار في المقاومة ضد الاحتلال النازي، ويعين عن حركة الفرنسيين الأحرار، وبعد انتهاء الحرب الثانية 1945، أصبح الجنرال ديجول في نوفمبر 1945، رئيسا للحكومة الفرنسية، وفي 20 يناير 1946، قدم ديجول استقالته من الحكم، وفي يونيو 1958، عاد إلى السلطة، وكان آخر رئيس في الجمهورية الرابعة.

ونتيجة للأزمة السياسية التي أوجدتها الثورة الجزائرية في فرم السلطة الفرنسية، قام الجنرال ديجول بتأسيس الجمهورية الخامسة، وأصبح أول رئيس لها، حتى عام 1969، وتوفي ديجول عام 1970.

للملحق من الاطلاع يمكن الرجوع إلى:


الأهرام : 30 إلى 31 سبتمبر 1958.

Le Monde; 2 Mai 1955.

Clark: pp. 413-418.


(96)

(97)

(98)

(99)

(100) للمزيد من التعرف على الدستور الجديد يمكن الرجوع إلى محمد محمد حسن: الاستعمار الفرنسي. ص 136 وسابعها.


(102) جليسي: ص 198.

(103)

(104) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة، مضابط الجامعة (21) ص 158.

(105)

(106)

(107)

(108)


(110)

(111)


The Time; September 29, 1959-p. 8.

Knapp; pp. 103-104

Goutor; pp. 65-56.

(113)

(114)
وعلقت الصحف العالمية على هذا النداء، فذكرت صحيفة الأเมريكية في مقالها الافتتاحي "أن فرحات عباس قد أوضح أن حق تقرير المصير الذي وعد به ديجول الجزائريين لا يمكن أن يعنى سوى الاستقلال، ولكن ديجول لا ينظر إلى هذا الوعد على تلك الشاكلة، إذ أن حق تقرير المصير بالنسبة له كما هو بالنسبة لمملكة الفرنسيون يعني أن الجزائريين سوف يختارون الارتباط مع فرنسا."

ورفع عمدة مرسيليا عضو الشيوخ الاشتراكي الفرنسي، في مقال نشرته صحيفة La provencal الفرنسية بقوله: "إن من الخطأ السياسي ألا ترد فرنسا على بيان السيد فرحات عباس رئيس الجمهورية الجزائرية المؤقتة" وقال إن هذه هي أول مرة تعرف فيها جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بأن الجزائري لاتخص المسلمين فقط، وليس هناك ما يمنع من أن يديرها أسرها وحدهم، بل هي وطن للجميع، وإن من الخطأ السياسي عدم الالتفات إلى هذا الموقف الجديد الذي اتخذته جبهة التحرير الوطنية.


Le Monde; 5 a 17 Novembre, 1960.

Le Figaro; 21 Decembre, 1960.
الأهرام : 10 يناير 1961.
اعتذر عن الحضور. رئيس جمهورية تونس، لابيبريا، ولم يصل اعتذار من
رئيس جمهورية السودان، وامبراطور إثيوبيا، وشارك في المؤتمر جمال عبد
الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، ونكرمة رئيس غانا، وسيكتوري
رئيس غينيا، وموريتانيا رئيس جمهورية مالى، وفرحات عباس.
(136)
للزيد عن المؤتمر وقراراته يمكن الرجوع إلى:
تقرير الأمين العام للجامعة العربية إلى مجلس الجامعة. النسخة (25) مارس
1961.
(130)
تقرير الأمين العام الى مجلس جامعة الدول العربية: دور (25) مارس
مضابط الجامعة العربية: الدورة (26) سبتمبر 1961. ص 20. ونص
القرارات بالملحق رقم 1.
الأهرام : 2 مارس 1961.
(136)
انظر الأهرام من 17 إلى 27 مارس 1961.
Le Monde; 28 Mars, 1961
(146)
(147)
(148)
Le Monde; 7 Avril; 1961.
(149)
تقوم هذه الظروف التي دعا إليها ديجول في 11 أبريل 1961 على هذه الأسس:
(150)
1- إجراء استفتاء في الجزائر وقبول نتائجه.
2- بحث مستقبل الجزائر مع الهيئات الجزائرية المختلفة وخاصة هيئة الثورة الجزائرية.
3- التعاون بين الجزائر وفرنسا على أساس المشاركة وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية مقابل الحصول على تسهيلات وقواعد عسكرية فرنسية في الجزائر.
4- الاستمرار في العمل لإنشاء إدارة إقليمية وسياسية جديدة في الجزائر.
Voyez; le Monde; 12-14 Avril, 1961.
(151)
الاشتراك أو الاتحاد: نظرية سياسية ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر، وسادت في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذ بها البرلمان الفرنسي في مشروع البرير سارو A. Sarrouth 1921، وتطبيقا لهذه السياسة أنشأت فرنسا جماعات نوابية محلية في بعض مستعمراتها تمت فيها مسؤولية المستعمرات ومواطنو دولة الأصل (فرنسا) وهذه النظرية هي مزيج بين نظرية L'Autonomie والنظرية الاستقلال الذاتي L'Assimilation والنظرية الاشتراك بهذا الاختيار اتعتى سكان المستعمرات حق الاشتراك في برلمان الدولة الاستعمارية وفي برلمان دولهم المحلية. أي تنمح صفة مواطن مزدوجة كما هو الحال في النظام الفيدرالي.
لمزيد من الاطلاع انظر:
227
Le Monde : 15-19 Avril; 1961. (147)
Le Monde: 18 Avril; 1961. (148)
العديد من التفاصيل يمكن الرجوع إليها:
Anapp; op.cit. p. 108.
Le Monde; 7 June, 1961. (151)
الأهرام, 15 يونيو 1961.
(152) من وفد الدول التي حضرت الاجتماع التمهيدي: أفغانستان، بورما، أثيوبيا، غانا، الهند، إندونيسيا، العراق، مالي، المغرب، نيبال، المملكة السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، البرازيل، حكومة الجزائر المؤقتة. للمزيد عن المؤتمر يمكن الرجوع إلى الأهرام: 5 يونيو إلى 15 يونيو 1961.
وذلك الأهرام: 1 سبتمبر إلى 6 سبتمبر 1961.
(154) إقليم الصحراء هو إقليم جزائري سدا وحمة قبل إحتلال فرنسا للجزائر، 1831، وخلال فترة الإحتلال دعمت فرنسا روابط الصحراء بالجزائر. ولكن قبل انبعاث الثورة عام 1954. تم إكتشاف اليتزول فيها. لذلك قلبت فرنسا سياساتها تجاه الأقليم. وعملت منذ 1957، على فصل الصحراء اداريا عن الجزائر، واستثناها من القانون الإطاري 1958، وأصدرت قوانين تؤكد أن الصحراء جزء من فرنسا، وأنشأت لها وزارة خاصة باسم "وزارة الصحراء".
ولكن هذه القوانين لا تنفي الحقائق الجغرافية القائلة بأن الصحراء جزء من الجزائر. وإزاء الموقف الجزائري والعربي المتمسك بالجزائر وحدها واحدة والرافض للتقسيم لجأت فرنسا إلى مانورا جديدة، فتأثرت موضوع حقوق الدول على حافة الصحراء فيها وفي بترولها. ولكن الدول فهمت الأسلوب الجديد وأعلنت إرخاء بحث هذا الموضوع حتى يتم استقلال الجزائر.

المزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى:

محمود صابر: النفط في الجزائر. تطوره ومشاكله. دار المعرفة. دمشق 1964.

(155) تقرير الأمين العام لمجلس الجامعة العربية 12 سبتمبر 1961، ص 55.
Le Monde; 11 août; 1961.
Goutor; op. cit. p. 57.
Knapp; op. cit. p. 108.
Picles; op. cit. p. 101- Goutor; p. 57.

(158) الأهرام 2 سبتمبر 1961.
Goutor; pp. 56-57.
Voyez; le Monde; 6 Septembre, et 7 Novembre 1961.

(162) للمزيد من الاتفاقية يمكن الرجوع إلى:
Ben Khedda, y; Les Accords d'Evian, Alger 1980.

جلبسبى: ص 211-212.

Goutor; p. 58.

Le Monde; 1 Juillet a' 6 Juillet. للمزيد يمكن الرجوع إلى 1962. الأهرام 1 إلى 7 يوليو 1962.

مضابط الجامعة العربية: دور الاجتماع العادي السابع والثلاثين ص 114. نص الرسالة القادمة من تلمسان في 25 يوليو 1962 إلى السفير أحمد توفيق المدني.

المصدر السابق: ص 112. نص الرسالة ملحق رقم (2).
ملحق رقم (1)

قرار

اللجنة السياسية في إجتماعها بغداد بشأن قضية الجزائر

أولا: قضية الجزائر:

نظرت اللجنة السياسية تقرير الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في قضية الجزائر.

وتمت تبادل الاهتمام إلى مساعدة السيد وزير خارجية الحكومة الموقعة للجمهورية الجزائرية من بيانات شاملة حول تطورات القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية، وفي مؤتمر الدار البيضاء في يناير 1961.

ثانيا: ما يلي:

أولا: أن تقوم وفد الدول العربية لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الأفريقية وسائر الدول الصديقة، بتبني تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في دورتها الحالية بشأن الجزائر.

ثانيا: تقديم المزيد من العون المادي والمالى إلى حكومة الجزائر، بالإضافة إلى تنفيذ القرارات السابقة لمجلس الجامعة.

ثالثا: إمداد الحكومة الجزائرية بمزيد من الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

رابعا: أن تسمح كل دولة عربية لرعاياها بالتفاهم في جيش التحرير الجزائري، كما تسمح بأن يعبر أراضيها من متطوعون وفنيون، ويسير وسائل نقلهم داخل أراضيها في طريقهم إلى الجزائر.

خامسا: أن تضاعف الدول العربية جهودها لدى الحكومات الأجنبية للنظر بالمزيد من التأييد السياسيقضية الجزائر.

سادسا: تؤكد الدول العربية من جديد تأييدها ووحدة الجزائر وسلامة أراضيها.
 سابعا: تؤكد الدول العربية معارضتها الحكومة الجزائرية في 16 يناير (كانون الثاني) 1961، من إجراء مفاوضات ثانية لتثمين الشروط والضمانات اللازمة لمارسة الشعب الجزائرى حق تقرير مصيره في جو من الحرية والنزاهة.
ثامنا: تعيد الدول العربية النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا إذا ما استمرت هذه في حربها ضد الشعب الجزائري.
تاسعا: تواصل الدول العربية التي تقوم في أراضيها قواعد أجنبية، العمل بكافة الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتزويده العمليات الفرنسية في الجزائر.
عاشرا: تشديد الحملة على الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التي تؤيد فرنسا سياسيا أو عسكريا أو ماليا ضد الجزائر.
حادي عشر: مناشدة الدول الأسيوية والأفريقية، وسائر الدول المؤيدة للكفاح القومي في الجزائر، تأييد هذه القرارات وخاصة ماورد في البند الثامن.

جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية.

مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية. 14 سبتمبر (أيلول) 1961-2 فبراير (شباط) 1962.

232